



الموسم الثاني
للانصات المركزي

قضايا كردستانية: معاناة الكرد وفضيحة الدولة الوطنية في الشرق الأوسط

المسار

AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 28

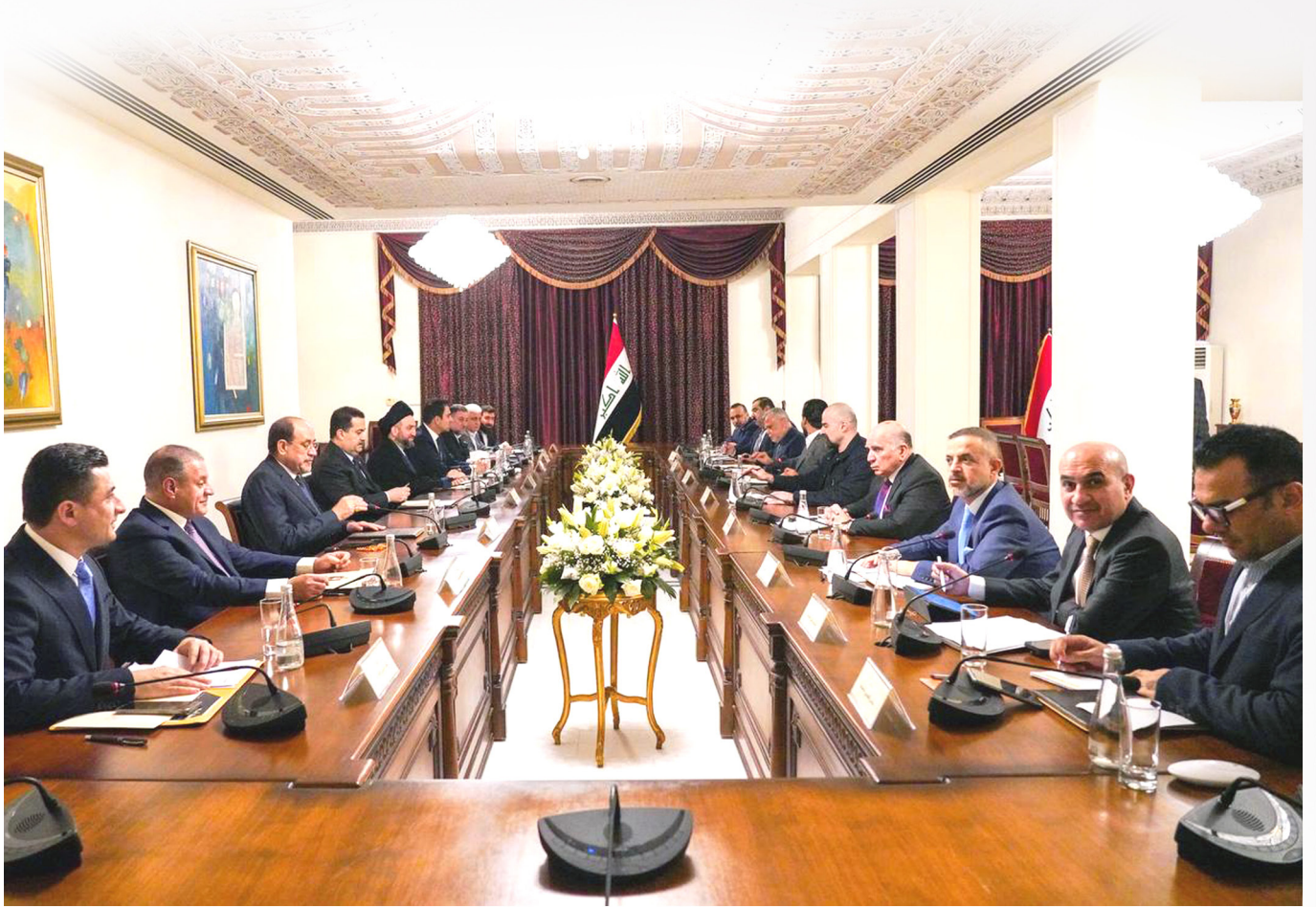
الثلاثاء

2022/11/29

No. : 7730

منزل الرئيس مام جلال ...

خيمة الشراكة و وحدة الموقف



رؤية عامة

المركز، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤. تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية. ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتأثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة . الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة. تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير . وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... ههلو ياسين حسين ... ليلي رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

الاشراف اللغوي

عبدالله علي سعيد

في هذا العدد

العراق واقليم كردستان ..

- اجتماع الاطراف السياسية في منزل مام جلال
- الاعلان عن إعادة تشكيل اللجنة العليا لتنفيذ المادة 140
- الدستور والشراكة الحقيقية معيارا لحل المشكلات بين الإقليم وبغداد
- ضرورة التنسيق المستمر بين القوى الوطنية لإنجاز المهام الدستورية
- اهمية حماية استقلالية القضاء وتعزيز التنسيق بين محاكم الاقليم والعراق
- ضرورة خلق إجماع وطني لإيجاد حل جذري للمشاكل بين الاقليم وبغداد
- اهمية تعزيز التعاون العسكري بين البيشمركة والقوات الاتحادية
- الاتحاد الوطني يدعم المحاولات التي ستؤدي الى تحقيق المؤسساتية في البلاد
- استهداف المواطنين وتكرار الهجمات مبعث قلق لنا
- الاحزاب والاطراف الكوردستانية تؤكد ضرورة اتباع المسار الصحيح للسياسة
- دوكان ودباشان ومنزل الرئيس مام جلال.. محطات عديدة وجديدة لسياسة الاتحاد
- الاتحاد الوطني... دوما في الريادة لتحقيق حقوق المرأة
- رئيس الجمهورية: أهمية دعم المؤسسات الرقابية واولوية ملف المياه والاستقرار
- سيدة العراق الاولى: تطوير قدرات المرأة والاستفادة من مواهبها
- سياسة الاتحاد الوطني تجاه غرب كردستان هي الوحدة والموقف الموحد
- تعزيز التنسيق والتعاون بين قوات البيشمركة والقوات الاتحادية
- بيان حول محادثات رئيس الاقليم في بغداد
- الاعلان عن استرداد جزء من الأموال المنهوبة في سرقة الأمانات الضريبية
- "سرقة القرن".. خيارات حكومة العراق لاسترداد الأموال المنهوبة
- مصممون على مواجهة أيّ عنفٍ يُرتكب ضدّ المرأة

قضايا كردستانية

- عريب الرنتاوي: نحو منتدى إقليمي رباعي لنزع فتيل التفجير الكردي
- حازم صاغية: معاناة الكرد وفضيحة الدولة الوطنية في الشرق الأوسط

المرصد السوري والتصعيد التركي

- التصعيد التركي يستنفر قوات التحالف الدولي في شمال سوريا
- الخيار الوحيد هو المقاومة ومواجهة العملية العسكرية التركية
- PYD: مستعدون دوما للنضال من أجل السلام والحل السياسي
- سميرة المسالمة: قسد في فم الكماشة التركية
- د.محمد نور الدين : سخط تركي على قائدة «الناثو».. ما الذي يجمعنا بأميركا؟
- شورش درويش: العدوان التركي مجدداً

مرصد الرؤى والقضايا العالمية

- المخاطر المحتملة التي ستعيد تشكيل السياسة العالمية في 2023
- دانيال تريسمان : الخوف من مستقبل الديمقراطية
- باتريك كلاوسون : الأنماط السكانية المتغيرة ستعيد تشكيل الشرق الأوسط

العدد: 7730 ... 2022-11-29



اجتماع الاطراف السياسية في منزل الرئيس مام جلال

استضاف منزل الرئيس مام جلال مساء الاثنين ٢٠٢٢/١١/٢٨ في العاصمة بغداد اجتماعا لاطراف تحالف ادارة الدولة، حيث استقبل بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني قادة تحالف ادارة الدولة وكذلك محمد الشيع السوداني رئيس الوزراء الاتحادي و محمد الحلبوسي رئيس مجلس النواب العراقي . وحسب المعلومات التي اطلعت عليها المرصد فان المحادثات تركزت حول تكملة التشكيلة الحكومية وقانون الانتخابات و اللجان النيابية وتعزيز المهام الخدمية والرقابية اضافة الى الملفات الامنية المتعلقة بالحدود مع ايران وتركيا ودعم تنفيذ البرنامج الحكومي .

ومنزل مام جلال كان ولايزال صرحا واسعا ومنبرا لجمع الاطراف السياسية واعلاء حكمة الحوار الوطني الصريح والمسؤول وتعزيزا لمفهوم الشراكة و وحدة الخطاب والموقف ازاء التحديات الداخلية والخارجية .

مخرجات كوردستانية وعراقية

الى ذلك أكد ستران عبدالله عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني في تصريح لـ (PUKMEDIA) ان الاجتماع الذي جرى في منزل الرئيس مام جلال ببغداد بضيافة السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، بحث مجموعة من الملفات التي تخص قضايا كوردستانية وعراقية وضرورة التعاون والتنسيق فيما بين القوى السياسية التي شكلت الحكومة الجديدة في العراق وذلك من اجل الوصول الى حلول ترضي جميع الاطراف وتحقق مصالح المواطنين».

واشار ستران عبدالله الى ان هناك مخرجات جاءت من اجتماع تحالف ادارة الدولة تضم أبعادا كوردستانية تتمثل في تفعيل اللجنة العليا لتنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور وكذلك مخرجات عراقية تتمثل في مواجهة التهديدات التي تأتي من تركيا وايران وضرورة مواجهتها بالطرق الدبلوماسية من بغداد وليس عن طريق التهديدات الحزبية والشخصية».

واضاف ستران عبدالله ان الاجتماع بحث تعديل قانون الانتخابات بشكل يتلاءم مع المرحلة الجديدة للخارطة الانتخابية، وضرورة الالتزام بمبدأ التوافق والتوازن في التعامل مع القضايا التي تواجه العملية السياسية وضرورة ان يفهم الجميع بأن العراق الجديد بني على اساس التوافق الذي غاب في الفترة الاخيرة وبات مبدأ الاغلبية والاقلية تسود القرارات السياسية والبرلمانية والتي تخالف روح الدستور الذي يقر بمبدأ التوافق والتوازن.

كما أوضح ستران عبدالله ان الاتحاد الوطني بدأ بأخذ زمام المبادرة في العملية السياسية سواء كان في الاقليم او في العراق، حيث ان الرئيس بافل جلال طالباني يسير على نهج مام جلال الذي يقوم بجمع كافة الاطراف السياسية السنية والشيعية ودائما يؤكد ضرورة مشاركة جميع الاطراف في العملية السياسية والقرارات وكذلك في تشكيل الكابينة الحكومية.



الاعلان عن إعادة تشكيل اللجنة العليا لتنفيذ المادة ١٤٠

أعلن خالد شواني عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني، الاثنين، عن تفاصيل إعادة تشكيل اللجنة العليا لتنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور العراقي.

وقال شواني في مؤتمر صحفي عقده عقب انتهاء اجتماع الأطراف السياسية في منزل مام جلال بالعاصمة بغداد إن "الحكومة الجديدة تشكلت إثر اتفاقية سياسية، تضمنت أحد بنودها تنفيذ المادة ١٤٠ وإعادة تشكيل اللجنة العليا لتنفيذ تلك المادة والمعلقة منذ العام ٢٠١٤"، مبيناً أن "تعطيل اللجنة أحدث فراغا كبيرا، وساهم في إعادة عملية تعريب محافظة كركوك والمناطق المستقطعة".

وأضاف أن "إعادة تشكيل تلك اللجنة كانت أحد المطالب الرئيسية لوفد الاتحاد الوطني الكوردستاني برئاسة بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني في مفاوضات تشكيل الحكومة العراقية"، مؤكداً أنه "تقرر تشكيل تلك اللجنة العليا خلال مدة شهر واحد من منح حكومة السوداني الثقة في مجلس النواب العراقي، وهذا ما حصل بعد سلسلة اجتماعات مع السوداني وحكومته".

وأوضح أن "اللجنة ستباشر مهامها خلال مدة ١٠ أيام وستفصح للبرلمان عن الميزانية التي تحتاجها لأداء المنوط

بها من واجبات، كي تخصص لها الأموال اللازمة في موازنة العام ٢٠٢٣، مشيراً إلى أنه "بتشكيل تلك اللجنة، سيعود تنفيذ المادة ١٤٠ إلى منواله الطبيعي".

وقدم شواني الشكر الى جميع الجهات التي تعاونت في هذا الخصوص، منها التحالف داخل الإطار التنسيقي وأئتلاف السيادة، كون العملية تمت بالتوافق والاتفاق، لافتاً إلى أن اللجنة تشكلت منذ عدة أيام لكن ارتأينا الإعلان عنها من منزل مام جلال ببغداد.

لجنة تنفيذ المادة (١٤٠) من الدستور

لجنة تنفيذ المادة (١٤٠) من دستور جمهورية العراق، لجنة دستورية تنفيذية وزارية قانونية، شكلت بموجب الامر الديواني المرقم (٤٦) عدد (م ر ن / ٤٨ / ١٣٧٣) في (٩ / ٨ / ٢٠٠٦) متضمنا تسمية رئيس اللجنة واعضائها . انطلاقا من المادة (٥٨) من قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية والمادة (١٤٠) من دستور جمهورية العراق والفقرة (٢٢) من برنامج حكومة رئيس الوزراء، ولغرض انجاز هذه الفقرات فقد تم تشكيل لجنة تنفيذ المادة (١٤٠) من دستور جمهورية العراق.

تولى رئاسة اللجنة العليا وزير العلوم والتكنولوجيا في قرار اتخذه مجلس الوزراء في جلسته الاعتيادية الثالثة والثلاثين المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٣١ بتولي رائد جاهد فهمي رئاسة اللجنة وبموجب كتاب الامانة العامة المرقم ش و / ١٣٠٩٣ / ١ / ٨ / ١٣٠٩٣ في ٢٠٠٧ / ٨ / ٢ ، وذلك بعد استقالة رئيس اللجنة السابق هاشم الشبلي وزير العدل من الوزارة بتاريخ ٢٠٠٧ / ٤ / ٤.

نص المادة (١٤٠) من دستور جمهورية العراق

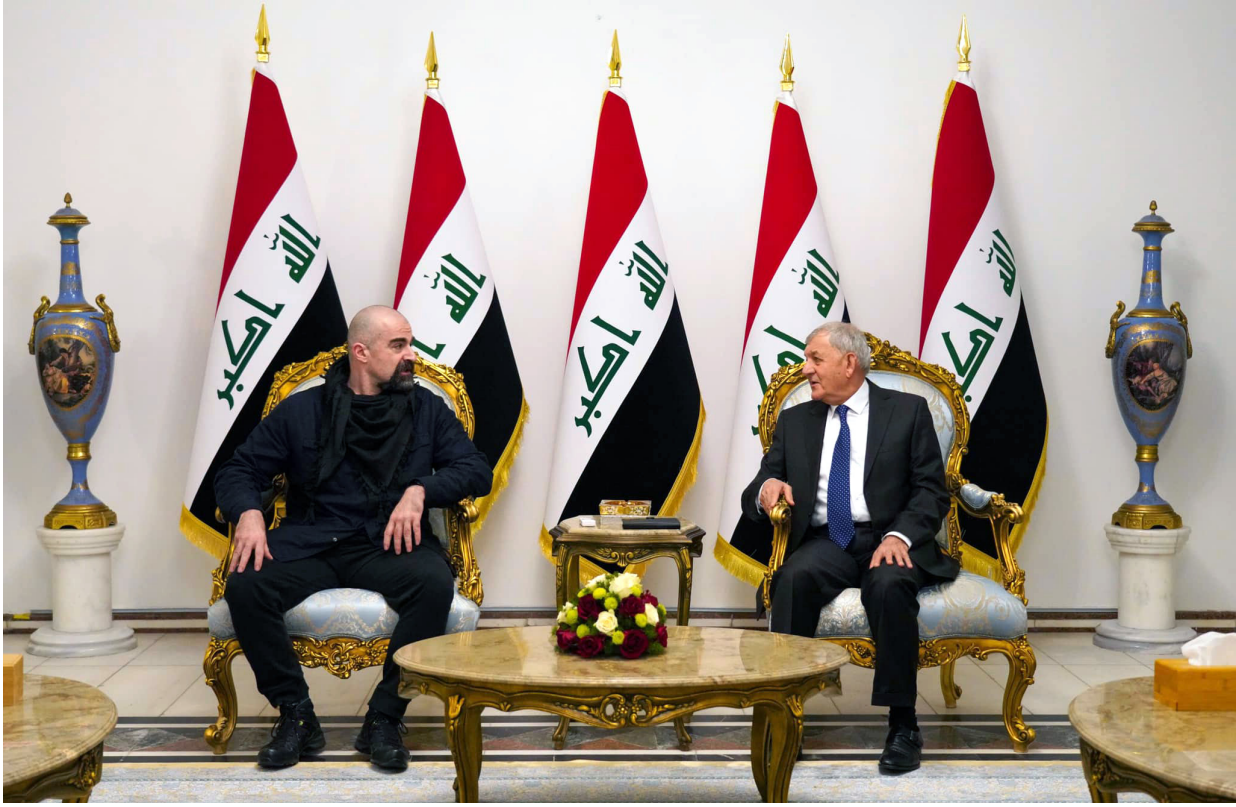
أولاً :

تتولى السلطة التنفيذية اتخاذ الخطوات اللازمة لاستكمال تنفيذ متطلبات المادة (٥٨) من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية ، بكل فقراتها.

ثانياً :

المسؤولية الملقاة على السلطة التنفيذية في الحكومة الانتقالية ، والمنصوص عليها في المادة (٥٨) من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية ، تمتد وتستمر الى السلطة التنفيذية المنتخبة بموجب هذا الدستور ، على ان تنجز كاملة (التطبيع ، الاحصاء ، وتنتهي باستفتاء في كركوك والمناطق الاخرى المتنازع عليها ، لتحديد ارادة مواطنيها) في مدة اقصاها الحادي والثلاثون من شهر كانون الاول سنة الفين وسبعة.

*المسرى-المرصد



الدستور والشراكة الحقيقية معيارا لحل المشكلات بين الإقليم وبغداد

عقد رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني بافل جلال طالباني ورئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف رشيد اجتماعاً يوم الاحد ٢٠٢٢/١١/٢٧ في العاصمة بغداد.

وجرى خلال لقاء مناقشة آخر المتغيرات السياسية في العراق والمنطقة، والتأكيد على إدامة الحوارات ووحدة الصف بين الجهات السياسية في سبيل حماية الاستقرار وبناء مستقبل مشرق للمواطنين. وكانت المشكلات بين الإقليم وبغداد وإنهاء الخلافات، محورا آخراً من محاور اللقاء، فيما شدد الجانبان على التغلب على المشكلات، واللجوء إلى الدستور والشراكة الحقيقية معيارا لحل المشكلات.

هذا و اصدر المكتب الاعلامي لرئاسة الجمهورية بياناً حول اللقاء جاء فيه: استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأحد ٢٧ تشرين الثاني ٢٠٢٢ في بغداد، رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني السيد بافل طالباني.

وتمّت مناقشة الخطوات الحكومية الإيجابية وضرورة دعمها في تطبيق برنامجها الخدمي، وبما يحقق طموح جميع العراقيين.

كما تضمن اللقاء بحث زيارات الوفود التي قدمت من كردستان إلى بغداد لمناقشة المسائل العالقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان، وجرى التأكيد على ضرورة الإسراع بحسم هذه المسائل عبر الحوار البناء والتوصل إلى حلول وفق الدستور والقانون، والعمل على ضمان حقوق جميع المواطنين وتحقيق تطلعاتهم في حياة كريمة آمنة ومستقرة عبر تحسين الأوضاع المعيشية والخدمية.



ضرورة التنسيق المستمر بين القوى الوطنية لإنجاز المهام الدستورية

عقد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني وقيس الخزعلي الأمين العام لحركة عصائب أهل الحق ومثنى السامرائي رئيس تحالف (عزم) وريان الكلداني الأمين العام لحركة بابليون، اجتماعا مساء الاحد 29/11/2022 في منزل الرئيس مام جلال بالعاصمة بغداد.

جرى خلال الاجتماع بحث آخر مستجدات الأحداث في البلد، ومسؤولية الأطراف السياسية لإنجاح وتنفيذ برنامج عمل الحكومة الجديدة، حيث تم التأكيد على ضرورة التنسيق والتعاون المستمر بين القوى الوطنية لإنجاز المهام الدستورية والوطنية وحماية حقوق المكونات العراقية كافة.

ومراعاة للوضع السياسي، الاقتصادي والأمني الراهن في العراق، فقد دعا الاجتماع أن تكون المصلحة الوطنية، التعاون المشترك، والشراكة الحقيقية، أساسا للعمل وترسيخ دعائم الحكم، كما اعتبر دعم جميع الاطراف لإنجاح برنامج عمل الحكومة وعملية الاصلاح، عاملا مهما لتحقيق الاستقرار في البلد، داعيا الى ايجاد حل جذري للمشاكل بين اقليم كوردستان والحكومة الاتحادية، والاحتكام الى الدستور في حل المشاكل، والتوافق على النقاط التي هناك خلاف حولها.

وقد أكد الرئيس بافل جلال طالباني خلال الاجتماع، رغبة الاقليم وجماهير شعب كوردستان، في التوصل الى اتفاق وحل المشاكل، قائلا: «هدفنا هو الحفاظ على التوازن وضمان حقوق شعب كوردستان في إطار العراق الاتحادي، ونريد أن نجعل من الوئام والتعايش المشترك أساسا للعمل والسعي لاستتباب الأمن والاستقرار وضمان الرفاهية لمواطنينا، ونحن على يقين أننا وبالتعاون مع إخوتنا وأصدقائنا، قادرون على التقدم بالبلد نحو السلام والاستقرار والمساواة، وأن نكون في مستوى هذه المسؤولية التاريخية».



اهمية حماية استقلالية القضاء وتعزيز التنسيق بين محاكم الاقليم والعراق

عقد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، اجتماعاً يوم الاحد ٢٧/١١/٢٠٢٢ في العاصمة بغداد، مع القاضي فائق زيدان رئيس مجلس القضاء الاعلى العراقي. وخلال اللقاء، اكد الجانبان ضرورة معالجة المشاكل بين الاقليم وبغداد على اساس الدستور والقوانين النافذة بشكل يحفظ حقوق ومصالح الجميع.

كما شددوا على اهمية حماية استقلالية السلطة القضائية، وعدم الخلط بين الملفات السياسية والملفات القانونية وتعزيز التنسيق بين محاكم اقليم كوردستان والعراق لتنفيذ قرارات القضاء وترسيخ القانون في البلاد.

وثنم الرئيس بافل جلال طالباني الدور الايجابي لمجلس القضاء الاعلى والذي كان حامياً لحقوق العراقيين، داعياً اياهم الى دعم الحقوق الدستورية والقانونية لشعب كوردستان وان يؤدي دورهم القانوني في معالجة المشاكل بين الاقليم وبغداد.



ضرورة خلق إجماع وطني لإيجاد حل جذري للمشاكل بين الاقليم وبغداد

التقى بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني يوم الاثنين 28/11/2022 في العاصمة بغداد، السيد عمار الحكيم رئيس تيار الحكمة. وجرى خلال اللقاء بحث آخر التطورات السياسية والمساعي لإنجاح مشروع الاصلاح ودعم الأطراف السياسية لتنفيذ برنامج عمل الحكومة.

وقد شدد الجانبان على ضرورة توحيد الجهود من أجل خلق إجماع وطني لإيجاد حل جذري للمشاكل بين اقليم كوردستان وبغداد، وحماية حقوق شعب كوردستان في إطار الدستور.

بدوره أكد الرئيس بافل جلال طالباني حرص الاتحاد الوطني الكوردستاني على الوئام ووحدة الموقف بين جميع الأطراف، وقال: «هدفنا هو العمل المشترك والسعي للحفاظ على الاستقرار وبناء مستقبل مزدهر. والبرنامج الذي طرحناه وتم تثبيت فقراته في برنامج عمل الحكومة، يصب في خدمة تحقيق هذا الهدف الأسمى والذي يتمثل في تقديم الخدمات، محاربة الفساد، المساواة وحماية حقوق الجميع».



أهمية تعزيز التعاون العسكري بين البشمركة والقوات الاتحادية

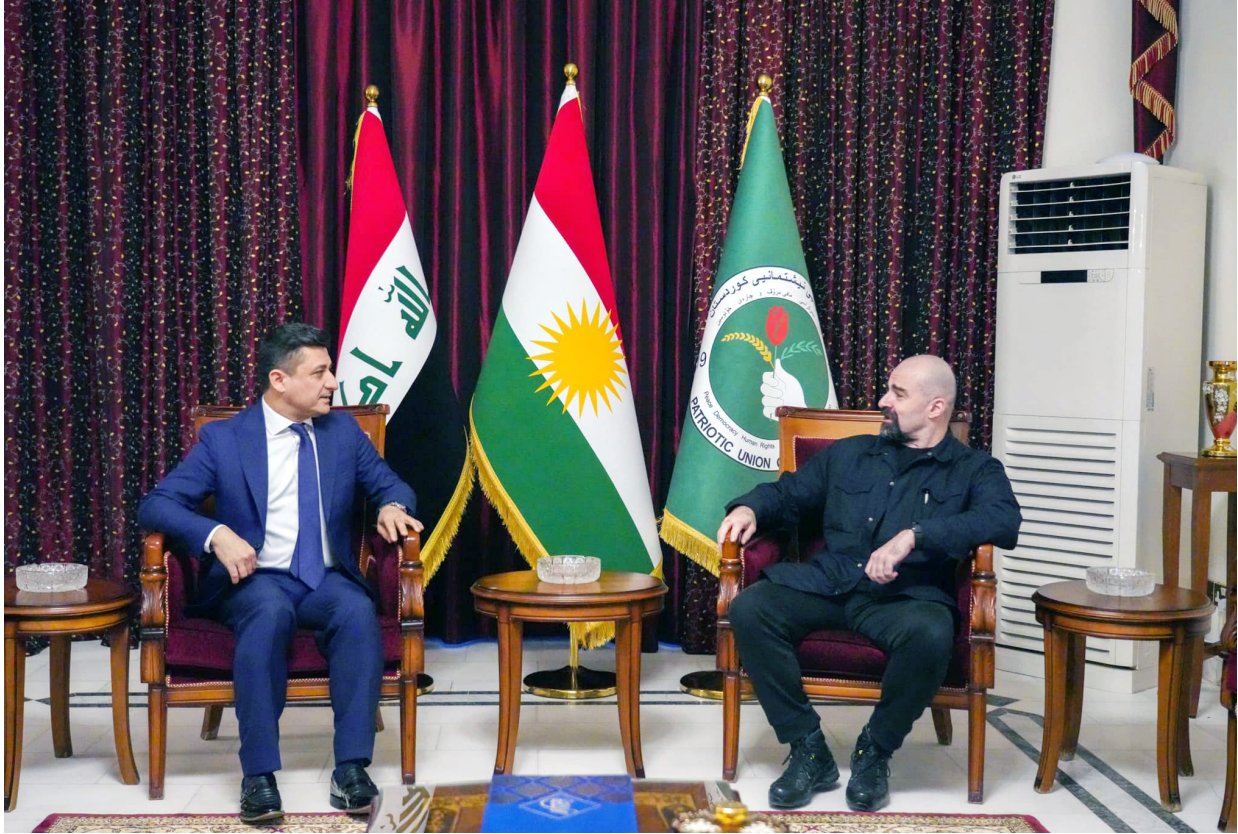
استقبل بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني مساء الاحد ٢٠٢٢/١١/٢٧ في منزل الرئيس مام جلال بالعاصمة بغداد، وفد قوات «سبعين» الرفيع المتواجد في بغداد برئاسة اللواء الركن عمر صالح رئيس هيئة أركان تلك القوات والمرافقين له وهم اللواء الركن مريوان محمد قائد قوات الإسناد الثانية ووهاب حلبجي المدير العام لجهاز مكافحة الإرهاب وديار عمر نائب قائد قوات كوماندو كوردستان.

واستعرض اللواء الركن عمر صالح للرئيس بافل جلال طالباني، خلال لقاء حضره خالد شواني عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني، نتائج زيارات الوفد واجتماعاته مع وزير الدفاع والداخلية ورئيس أركان الجيش ورئيس جهاز مكافحة الإرهاب.

مشيرا إلى الخطط والقرارات الجديدة المتخذة في سبيل استقرار البلد، موضحا أنه تم التأكيد خلال تلك الاجتماعات على تطوير وتوسيع عمليات التعاون والتنسيق على مختلف الصعد، والاتفاق على نقاط عدة من شأنها مواجهة الإرهاب بشكل أكبر وترسيخ القانون في الإقليم والعراق.

وأثنى الرئيس بافل جلال طالباني، على جهود وفد قوات سبعين الرفيع، وأشار إلى أهمية وضرورة الجهود المبذولة من أجل حماية الأمن والاستقرار، وأعلن أن حماية حياة المواطنين وتوفير الأمن في المنطقة رهن بجهودكم ومثابرتكم في مواجهة الإرهاب وتحطيمه، وعليه فإن تلك المسؤولية الكبيرة لمقاومة على عاتقكم.

وأضاف: أن توسيع التنسيق والتعاون العسكري والاستخباري بينكم وبين القوى العراقية عامل مهم لتحقيق ذلك الهدف السامي، والمتبلور في تأمين حياة مستقرة وآمنة لأهلنا.



الاتحاد الوطني يدعم المحاولات التي ستؤدي الى تحقيق المؤسساتية في البلاد

استقبل بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني يوم الاحد 27/11/2022 الدكتور خالد شواني وزير العدل العراقي في منزل الرئيس مام جلال بالعاصمة بغداد. وهنأ الرئيس بافل جلال طالباني خلال اللقاء، الدكتور خالد شواني بمناسبة تسنمه منصب وزير العدل في الحكومة الجديدة وامل ان يلعب وزير العدل مثلما قام بالدور الناجح في السابق، دورا فاعلا في تطبيق القانون وتحقيق العدالة الاجتماعية والحفاظ على حقوق جميع شعوب العراق وان تقوم بخدمة كركوك وكافة المناطق المستقطعة.

وأكد الرئيس بافل جلال طالباني دعم الاتحاد الوطني الكامل لتنفيذ قرارات المحاكم واستقلالية السلطة القضائية قائلا: «لا تغضوا الطرف عن أحد وسخروا القانون لخدمة المواطنين وان الاتحاد الوطني سوف يساند كل المحاولات التي ستؤدي الى تحقيق المؤسساتية في البلاد وسيادة القانون». من جانبه تعهد السيد خالد شواني ان يكون حاميا للقانون واسقلالية المحاكم، قائلا: «سنبذل كل جهودنا من اجل حماية القانون والحفاظ على حياة المواطنين ومعيشتهم وسنكون في خدمة الجميع».

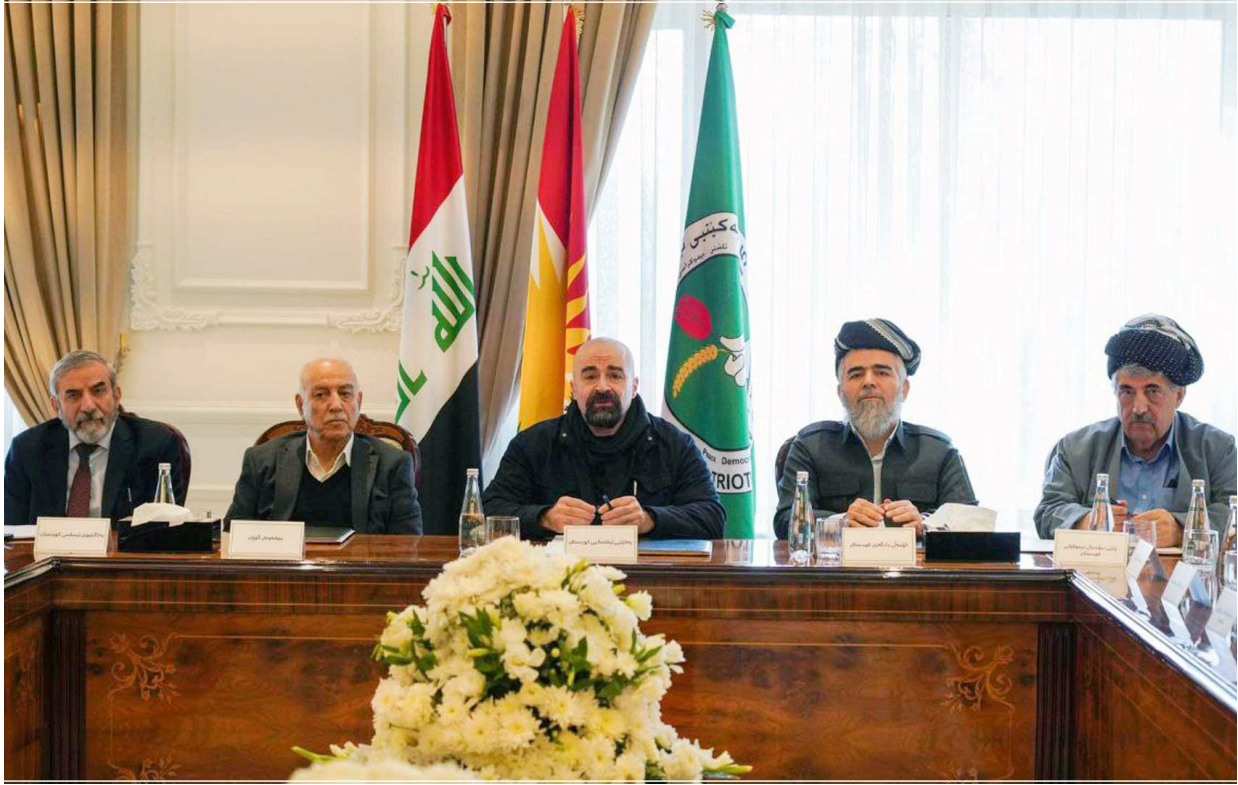


استهداف المواطنين وتكرار الهجمات مبعث قلق لنا

التقى بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني يوم الاحد 11/27/2022 بمنزل مام جلال في العاصمة بغداد، سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية في العراق محمد كاظم الصادق.

وفي اللقاء تم بحث الوضع السياسي وآخر التطورات السياسية على الساحة العراقية وشدد الجانبان على إنجاح العملية السياسية في البلاد وتقديم الخدمات في المجالات المختلفة.

وأبلغ الرئيس بافل جلال طالباني السفير الإيراني قلق الاتحاد الوطني الكوردستاني حول القصف الإيراني لأراضي إقليم كردستان مؤخراً وقال: إن استهداف المواطنين وتكرار الهجمات مبعث قلق لنا ولا بد من معالجة المشكلات عبر الحوار ونحن ضد العنف وتعميق الخلافات مطلقاً.



الاحزاب والاطراف الكوردستانية تؤكد ضرورة اتباع المسار الصحيح للسياسة

منزل فقيده الامه الرئيس مام جلال يعتبر مظلة تجمع الاطراف السياسية في العراق واقليم كوردستان، لتعزيز الوئام والتفاهم والتوافق، وفي هذا الاطار يعمل الاتحاد الوطني الكوردستاني على نهج ومسيرة فقيده الامه الرئيس مام جلال في تعزيز وحدة الصف والكلمة بين جميع الاطراف السياسية. واطلق بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني مبادرة لاجتماع مشترك بين جميع الاطراف السياسية لمناقشة الاوضاع الراهنة في اقليم كوردستان وتصحيح مسار الحكم.

الاجتماع جاء لتوحيد الصف

يقول سالار سرحد مسؤول بورد العلاقات الكوردستانية في الاتحاد الوطني الكوردستاني للموقع الرسمي للاتحاد الوطني PUKMEDIA: ان مبادرة الاتحاد الوطني الكوردستاني لاجتماع الاحزاب الكوردستانية جاءت من منطلق الحرص والمسؤولية الوطنية، لتقوية وتعزيز وحدة الصف والموقف بين الاطراف السياسية ومشاركتها في الملفات السياسية.

واضاف: ان الاطراف التي شاركت في اجتماع دوكان كانت ٢٠ حزباً سياسياً في اقليم كوردستان، واكدت الوفود المشاركة سرورها بمبادرة الرئيس بافل جلال طالباني واعتبرتها خطوة جيدة لمعالجة الانسداد السياسي في اقليم كوردستان.

ابواب الحوار لدى الاتحاد الوطني مفتوحة

يقول سالار سرحد: ان الاطراف السياسية التي شاركت في اجتماع دوكان وانفتحت على ان اقليم كردستان يواجه تحديات جدية ويجب مواجهة تلك التحديات بوحدة الاطراف السياسية.

واضاف: ان ابواب الحوار لدى الاتحاد الوطني الكردستاني مفتوحة امام جميع الاطراف السياسية، ويعلم بان كيان اقليم كردستان يواجه تحديات كثيرة واذا لم تتوحد الاطراف السياسية فهناك مخاطر تواجه كيان اقليم كردستان.

وتابع: ان وحدة الصف والموقف بين الاطراف السياسية في المرحلة الراهنة مهمة جداً لاقليم كردستان، والاطراف السياسية اتفقت مع الاتحاد الوطني على ان الكورد يحتاجون الان اكثر من اي وقت مضى الى الاتفاق ووحدة الموقف.

وقال مسؤول بورد العلاقات الكردستانية: ان الاطراف السياسية المشاركة في الاجتماع والتي بلغ عددها ٢٠ حزباً اكدت تاييدها لاتباع مسار السياسة الصحيح في ادارة اقليم كردستان.

تشكيل المجلس الاعلى

يقول سالار سرحد: ان تشكيل المجلس الاعلى في اقليم كردستان والذي تقرر في اجتماع دوكان سيقدم تسهيلات جيدة للحكومة والبرلمان، لان جميع الراء والتوجهات المختلفة ستعالج داخل ذلك المجلس وسيصبح مكانا لجمع الاطراف والاحزاب السياسية التي لها تمثيل داخل البرلمان والحكومة والتي ليس لديها اي تمثيل داخل البرلمان والحكومة.

واضاف: ان هذا المجلس سيعزز وحدة الصف والموقف بين الاطراف السياسية في اقليم كردستان وخاصة تجاه الملفات الوطنية.

الاحزاب الكردستانية تؤكد ضرورة مواصلة الحوار

وقالت الاطراف الكردستانية المشاركة في اجتماع دوكان خلال بلاغ صدر بعد الاجتماع: تؤكد ضرورة مواصلة الحوار بين القوى السياسية، بهدف التوصل الى مشروع كردستاني مشترك للوحدة الوطنية.

واضافت الاحزاب: أجرى الاجتماع وقفة جادة حول سوء الاوضاع المعيشية للمواطنين، حيث أوضح الحضور أن معيشة وأوضاع المواطنين وصلت الى حد يحتم على الأطراف السياسية كافة أن تخطو وتتعاون فيما بينها لحل المشاكل وتحسين معيشة المواطنين وأوضاع اقليم كردستان من النواحي الاقتصادية، السياسية والأمنية، والعمل لتأسيس المجلس الأعلى للاقليم بمشاركة جميع الاطراف لاتخاذ القرارات اللازمة وايجاد الحلول المناسبة لجميع المشاكل والقضايا التي لها أبعاد وطنية وقومية، وتم اعتبار هذه الخطوة عاملاً للحفاظ على وحدة الصف، وحماية تجربة اقليم كردستان، وتحقيق الرفاهية لجماهير شعب كردستان، وتقوية وصون كيان الاقليم.



محطات عتيقة وجديدة لسياسة الاتحاد الوطني

دباشان ودوكان ومنزل الرئيس مام جلال في بغداد، جميعها محطات للسياسة الحكيمة والعتيقة للرئيس مام جلال ومحطات جديدة للرئيس بافل جلال طالباني، وفيها اجتماعات الوحدة الكوردستانية تصبح بديلاً عن سياسة التفرد في الحكم والانزواء القومي.

الرئيس بافل جلال طالباني جعل اجتماع المختلفين في منزل الرئيس مام جلال مفتاحاً للمعالجة السريعة للأزمات، بعد عام من الانسداد السياسي منذ اجراء الانتخابات المبكرة، وفي الوقت نفسه ملف المطالب والحقوق الكوردستانية جاهزة لكنها ليست للمساومة، وكما يقول: يجب ألا تصبح اوراق ضغط على قوت ومعيشة وحياة المواطنين في كوردستان وألا تخلط مع الخلافات السياسية.

قيادة شابة كوردستانية وعراقية في زمن العراق الجديد، تحول الازمات الى فرص، وترد على لي الاذرع بالمبادرات، وفي هذا الوسط تصبح دباشان مكاناً لاستراحة محارب لتنفيذ المهام الحزبية، وبخط ساخن للسياسة الدقيقة واتباع ثقافة الرئيس مام جلال، يصبح الرئيس بافل جلال طالباني ظاهرة تبعث على

الامل عندما توضع العراقيين امام العملية السياسية في العراق واقليم كردستان. الاجتماعات الثنائية والموسعة، التفاهات المبدئية والدستورية، ايجاد الحلول الشاملة الكوردية والعراقية، الديمقراطية ووحدة الصف، جميعها لائحة مقترحات هذا السياسي الجديد في العراق.

من أجل الوحدة وجمع الاطراف السياسية في اقليم كردستان وانهاء الفرقة داخل البيت الكوردي، يقدم الرئيس بافل جلال طالباني مبادرة ويجعل المصالح العليا أولوية وينظم اجتماع قمة بين الاطراف السياسية في مصيف دوكان، ٢٠ حزباً سياسياً تصادق على مبادرة الاتحاد الوطني، وتتفق جميعاً في الحرص على حماية التجربة ووحدة البيت الكوردي، كما تطلع على المستجدات والفرص والعراقيل والازمات ومخاطر التفرد والتسلط.

منزل الرئيس مام جلال في بغداد محطة سياسية مهمة

ومن قلاجلولان يجتمع رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني مع الرفاق في الاتحاد الوطني، ويوضح خارطة الطريق الجديدة للعمل الحزبي ويشجعهم على خدمة المواطنين وان يكونوا دائماً حريصين على تطوير اتحادهم.

منزل الرئيس مام جلال في بغداد محطة سياسية مهمة والتي تجتمع فيه الاطراف السياسية العراقية بحرص حول سياسة «التوافق والاتفاق والعمل المشترك»، حيث يجمع الرئيس بافل جلال طالباني الاطراف السياسية بنفس النهج، كما يقوم بطرح حماية الحقوق المشروعة لشعب كردستان وحصه الاقليم من الموازنة والمشاركة الحقيقية للكورد وملفات الارض والمناطق المتنازع عليها أمام المنازل السياسية للاطراف الاخرى، وفي زيارته السياسية يضع هذه الامور في مقدمة بقية الملفات التي يبحثها معهم لكي تنفذ الاتفاقات السياسية كما هي.

دوكان ودباشان وديوان الرئيس مام جلال في بغداد، كلها محطات سياسية عديدة وجديدة للرئيس مام جلال والرئيس بافل جلال طالباني والتي تفتح ابواب الحل للأزمات وتفسح المجال للحركة السياسية لرئيس حريص على الوئام والعمل المشترك وبناء عملية سياسية توافقية على اساس الدستور المصادق عليه من قبل الشعب، بالاضافة الى الاستفادة من الفرص وجعلها في خدمة حماية حقوق الكورد.

*تقرير PUKmedia



الاتحاد الوطني... دوما في الريادة لتحقيق حقوق المرأة

يواصل الاتحاد الوطني الكوردستاني بنفس وجهه النظر التحررية والمعاصرة للرئيس مام جلال نضاله تجاه المرأة ودعم قضية المساواة ومناهضة العنف ضد المرأة، وفي هذا المجال ألزم الاتحاد الوطني كافة مؤسساته الحزبية ومراكزه التنظيمية ان تقدم الدعم والتعاون لتحقيق حقوق المرأة وخلق المساواة في مؤسساته. وقد قرر السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة والحملة التي تستمر 16 يوما، إن أي عضو في الاتحاد الوطني مهما كان موقعه ومسؤوليته في الحزب إذا ارتكب العنف ضد المرأة في المجتمع وقام بمس الحقوق والحريات الشخصية، سوف يواجه القانون ويتعرض للمساءلة الحزبية الشديدة، وقد لقي هذا القرار ترحيبا واسعا من قبل النساء حيث اعتبرن قرار الرئيس بافل جلال طالباني خطوة مهمة للدفاع عن حقوقهن وإدامة السير على نهج الرئيس الراحل مام جلال.

وجهة النظر التحررية والمعاصرة للرئيس مام جلال تجاه حقوق المرأة

تقول فهيمة صابر عضو المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكوردستاني في تصريح لـ (PUKMEDIA) «نرحب بقرار الرئيس بافل جلال طالباني حول مناهضة العنف ضد المرأة، وقد اثبت الرئيس بافل جلال طالباني انه يسير على نهج الرئيس مام جلال ووجهة نظره التحررية والمعاصرة تجاه حقوق المرأة».

«كان الرئيس مام جلال دوما داعما أساسيا لقضية المرأة وقد تشكل على يديه أول فوج للنساء وتعين أول وزير إمرأة في الحكومة من حصة الاتحاد الوطني، وقد خطت فيما بعد الاحزاب السياسية الاخرى خطوة الرئيس مام جلال واشركت المرأة في إدارة مؤسساتها، ونعتقد ان الاحزاب السياسية الان سوف تسير على نهج الرئيس بافل جلال طالباني في قراراته حول حقوق المرأة ومناهضة العنف ضدها، كما أن أهيممة تنفيذ قرار الرئيس بافل جلال طالباني على كوادر ومؤسسات الحزب، سيلقي بتأثيره على المجتمع» تقول فهيممة صابر.

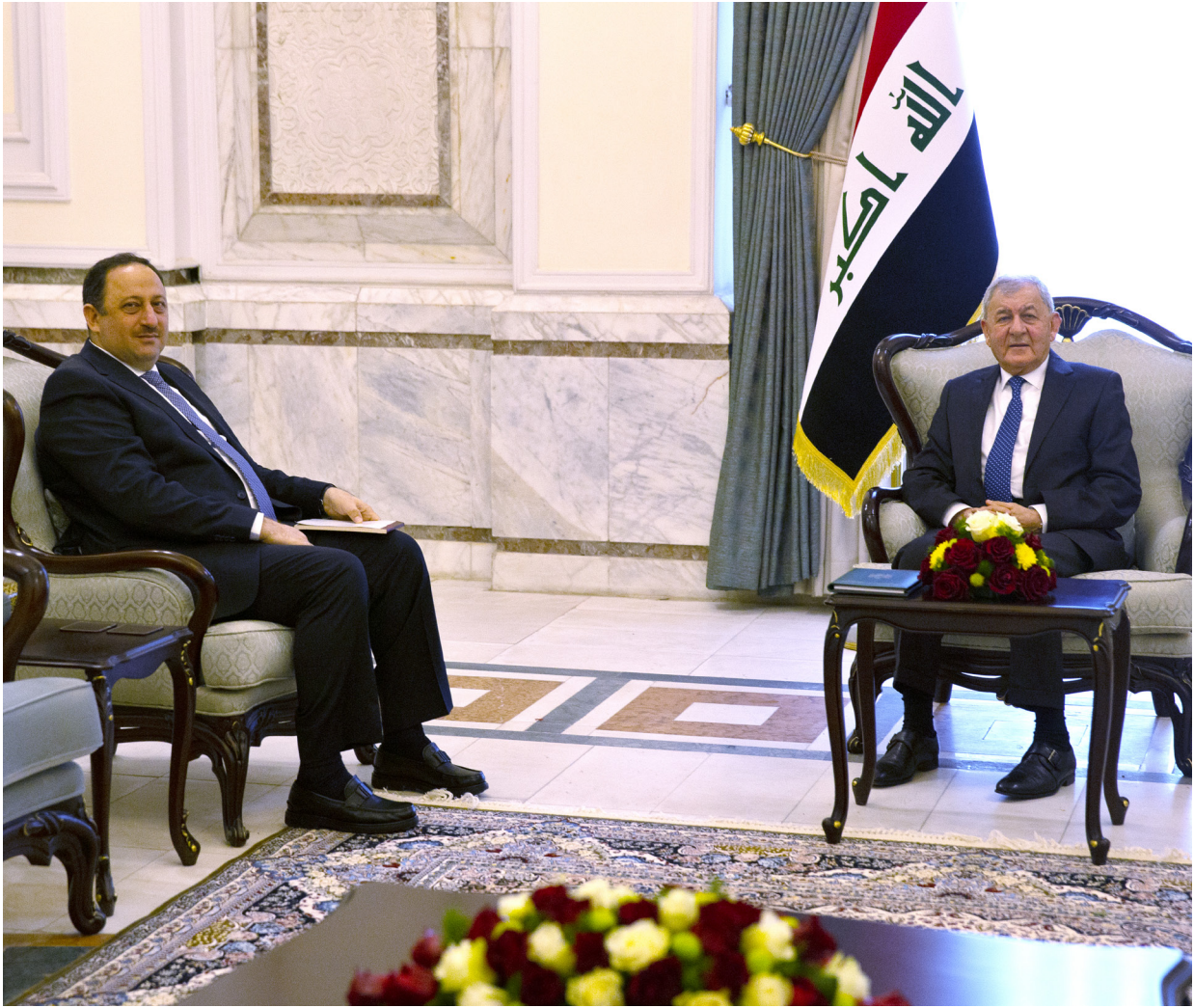
الاتحاد الوطني تمنح المرأة مزيدا من الفرص

يعطي الاتحاد الوطني مزيدا من الفرص للفتيات والنساء للحضور في مجالات السياسية، ويحاول بهذه الطريقة ان يضع حدودا للعنف ضد المرأة. تقول شلير غفور عضو المجلس القيادي للاتحاد الوطني في تصريح حول المسألة لـ (PUKMEDIA) «ان قيادة الاتحاد الوطني لديها ثقة كاملة بالقرار الصائب للرئيس بافل جلال طالباني، وإن مؤسساتنا الحزبية من المكاتب والمفوضيات والمراكز ستنفذ القرار و سمنع العنف ضد المرأة». «يقف الاتحاد الوطني بوجه العنف ضد المرأة وسيكون ذلك داعما كبيرا لحقوق الفتيات والنساء، وإن أي امرأة تريد ان تعمل ضمن مؤسسات الاتحاد الوطني ستكون حرياتها مضمونة ويمكنها الادامة والتواصل» تقول شلير غفور.

من الاتحاد الوطني الى الاحزاب الاخرى

بمعاقة اي عضو أو كادر من الاتحاد الوطني في اي موقع او مسؤولية، ستخفف مستوى العنف ضد المرأة في المجتمع وسوف تقلص العنف ضد المرأة. تؤكد خمينة صالح أحمد عضو المجلس القيادي للاتحاد الوطني لـ (PUKMEDIA) «يلتزم الاتحاد الوطني بقرار الرئيس بافل جلال طالباني حول معاقبة الاشخاص الذين يرتكبون العنف ضد المرأة، ونأمل ان تخطو الاحزاب السياسية الاخرى خطوة الاتحاد الوطني لضمان حقوق وحرريات المرأة داخل صفوفهم الحزبية». «من المؤكد ان مواجهة العنف ضد المرأة لاتبقى داخل صفوف الاتحاد الوطني، بل تتعدى الى المجتمع عن طريق اعضاء وكوادر الاتحاد الوطني، وهذا سيؤدي الى تقليص حدود العنف ضد المرأة ودعم قضية النساء وثببت حقوقهن وحریاتهن». تقول خمينة صالح. يذكر ان حملة مناهضة العنف ضد المرأة في اقليم كوردستان تستمر ١٦ يوما، وقد أوصى الاتحاد الوطني جميع مؤسساته الحزبية ان تشارك في الحملة بفعالية وتقوم بدورها لمناهضة العنف ضد المرأة.

*تقرير PUKmedia



رئيس الجمهورية يؤكد أهمية دعم المؤسسات الرقابية وأولوية ملف المياه والاستقرار

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأحد ٢٧ تشرين الثاني ٢٠٢٢ في قصر بغداد، رئيس ديوان الرقابة المالية السيد رافل ياسين خضير. وجرى، خلال اللقاء، استعراض أعمال ديوان الرقابة المالية والآليات المتبعة في تدقيق ومراقبة التعاملات المالية التي تضمن حماية المال العام. وأشار رئيس الجمهورية إلى أن البرنامج الحكومي بحاجة إلى تعاون الجميع والتنسيق معاً من أجل محاربة الفساد الإداري والمالي، مما يتطلب الجدية في اختيار الآليات الضرورية لتحقيق الأهداف المرجوة وضمان تحقيق تطلعات المواطنين. وأكد فخامته ضرورة دعم المؤسسات الرقابية في البلد لضمان سير أعمالها وتفادي العقبات التي تواجهها لتمكن هذه المؤسسات من تأدية مهامها وتحقيق أهدافها.

رئاسة الجمهورية تولي ملف المياه أولوية قصوى

هذا واستقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأحد ٢٧ تشرين الثاني ٢٠٢٢ في قصر بغداد، وزير الموارد المائية المهندس عون ذياب عبد الله. وجرى، خلال اللقاء، بحث السبل الكفيلة بمعالجة شحة المياه وتأثيراتها على مجمل الحياة العامة، وأهمية وضع الخطط لمعالجة ما يعانيه العراق من انخفاض في منسوب المياه، والعمل على تطوير قطاع الموارد المائية لمواجهة التغيرات المناخية التي تعصف بالعالم أجمع.

وقدّم وزير الموارد المائية شرحاً عن التحديات المتمثلة بتأثير التغيرات المناخية وقلة الواردات المائية من دول المنبع، والإجراءات والخطط التي وضعتها الوزارة لتجاوز شحة المياه.

وتّمّت مناقشة مشكلة السدود التي أنشئت على نهر دجلة في أراضي الجارة تركيا، حيث بيّن الوزير التأثيرات السلبية لسدي أليسو وسوليفان ووجهة نظر الدولة العراقية في عدم تأييد خطط الحكومة التركية في انشاء سد الجزيرة الذي يقع جنوب سد اليسو، مشيراً الى عدم التزام الجانب التركي باتفاقية اطلاق ٥٠٠ متر مكعب منذ نيسان الماضي ولحد الان، ما تسبب بنقص هائل في كمية المياه الواردة. وبيّن الوزير ان العجز الذي يعاني منه سد حديثة وصل الى ٤ مليارات و١٠٠ مليون متر مكعب.

كما استعرض الوزير عون ذياب عبد الله، خطط الوزارة في معالجة الشحة الموجودة في الاهوار من خلال تحويل ١٥٠ متراً مكعباً من مياه الامطار الفائضة، لمحاولة حماية هذه المسطحات المائية من الجفاف لما لها من أهمية وتأثير مباشر على سكان المنطقة وعلى البيئة والثروات السمكية والحيوانية.

وأشار السيد الرئيس إلى أن رئاسة الجمهورية تولي ملف المياه أولوية قصوى، وستقوم بتشكيل لجنة لمتابعة هذا الملف كونه ركيزة أساسية لإدامة الحياة وتوفير الأمن الغذائي والاستقرار وتحقيق التنمية الشاملة، مضيفاً أنه سيدعم كل الجهود الحكومية مع الجارتين تركيا وإيران لتأمين وتنظيم حصص مائية عادلة لكل الأطراف، وكذلك الاستفادة من التقارير الاستراتيجية حول تحسين إدارة الموارد المائية في البلاد.

وأكد رئيس الجمهورية ضرورة مواجهة مشكلة المياه على الصعد كافة من خلال معالجة التجاوزات التي يقوم بها أصحاب احواض الأسماك التي تؤثر على الحصص المائية بين المحافظات، واللجوء الى الوسائل الاروائية الحديثة، واستخدام قناة شط العرب الاروائية، بالإضافة الى ضرورة تنفيذ التوصيات المتعلقة بموضوع المياه.

كما دعا فخامته وزير الموارد المائية الى أن تقوم الوزارة باكمال مشاريع السدود المملكتة ومفاتيح مجلس الوزراء لإنشاء عدد من السدود في إقليم كردستان وغيرها من مناطق العراق، لخرن المياه ومعالجة شحتها خلال سنوات الجفاف.

ووعد رئيس الجمهورية بزيارة وزارة الموارد المائية وتقديم الدعم والإسناد للوزارة في مواجهة التحديات التي تواجهها.

ضرورة تفعيل دور المؤسسة القضائية في حسم المعاملات القانونية المتلكئة

هذا واستقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الإثنين ٢٨ تشرين الثاني ٢٠٢٢ في قصر بغداد، رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي فائق زيدان. وجرى خلال اللقاء، استعراض دور القضاء في دعم قوة القانون وبما يؤمن الاستقرار في البلد. وأكد رئيس الجمهورية ضرورة تفعيل دور المؤسسة القضائية في حسم المعاملات القانونية المتلكئة، والنظر بالوضع القانوني للموقوفين والإسراع بحسم أوضاعهم بموجب القانون. ودعا فخامته إلى تعاون المؤسسة القضائية الاتحادية مع مؤسسة القضاء في إقليم كردستان للإسراع بإيجاد حلول للمسائل العالقة وبما يضمن حقوق جميع العراقيين.

استقبال مستشار الأمن القومي العراقي

الى ذلك استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الإثنين ٢٨ تشرين الثاني ٢٠٢٢ في قصر بغداد، مستشار الأمن القومي السيد قاسم الأعرجي. وخلال اللقاء تم بحث الوضع الأمني، حيث أكد رئيس الجمهورية ضرورة دعم الجهود الحكومية في فرض القانون وتعزيز الاستقرار وضمان أمن وسلامة المواطنين، موضحاً أهمية الحفاظ على ما تحقق من منجزات أمنية وإدامتها وبما يخدم المواطن ويعزز ثقته بالدولة. كما تم التأكيد على لزوم تكثيف الجهود الأمنية والاستخبارية في مراقبة الحدود وملاحقة ما تبقى من خلايا داعش الإرهابية ومكافحة عصابات الجريمة المنظمة حفاظاً على أمن ومصالح المواطنين والبلاد.

استقبال وفد حكومة إقليم كردستان

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، يوم الأحد ٢٧ تشرين الثاني ٢٠٢٢ في قصر بغداد، وفد حكومة إقليم كردستان الذي ضم كلا من السادة وزير التخطيط دارا رشيد محمود، ووزير الثروات الطبيعية وكالة كمال محمد صالح، ورئيس ديوان مجلس الوزراء أوميد صباح، وسكرتير مجلس الوزراء آمانج رحيم وعدداً آخر من المسؤولين الحكوميين. وتم خلال اللقاء، تناول العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، حيث أكد فخامة رئيس الجمهورية ضرورة تعزيز الحوار والتلاقي بينهما لبحث المسائل العالقة ووضع جدول زمني لإقرار القوانين في مجلس النواب وصولاً إلى حلول مرضية تستند إلى الدستور والقانون وتضمن حقوق المواطنين. من جانبه، ثمن أعضاء وفد الإقليم توجيهات رئيس الجمهورية، مؤكداً أهمية تقريب وجهات النظر بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان وتذليل المصاعب والإسراع بإقرار قانون الموازنة والمضي قدماً نحو تحقيق تطلعات أبناء الشعب.

دعوة رسمية لحضور القمة العربية الصينية

تسلم فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد دعوة خادم الحرمين الشريفين جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية لحضور القمة العربية الصينية التي ستُعقد في الشهر المقبل وتهدف إلى تعزيز العلاقات العربية الصينية.

جاء ذلك خلال استقبال فخامته، الأحد ٢٧ تشرين الثاني ٢٠٢٢ في قصر بغداد، سفير المملكة العربية السعودية لدى العراق السيد عبد العزيز الشمري.

وخلال اللقاء تم بحث العلاقات الثنائية التي تربط العراق والسعودية، حيث أكد رئيس الجمهورية ضرورة تطويرها وتوسيع آفاق التعاون البناء والشراكة الإيجابية على النحو الذي يضمن المصالح العليا للشعبين الشقيقين.

كما حمل السيد الرئيس السفير السعودي تحياته إلى العاهل السعودي، مؤكداً اهتمامه ببذل كل جهد يصب في تعزيز علاقات الأخوة وأواصر الصداقة التاريخية بين العراق والمملكة.

رسالة تهنئة من فخامة الرئيس الموريتاني

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأحد ٢٧ تشرين الثاني ٢٠٢٢ في قصر بغداد، سفير الجمهورية الإسلامية الموريتانية لدى العراق السيد الحسن محمد عليات، الذي سلم فخامته رسالة تهنئة من فخامة الرئيس الموريتاني محمد ولد الغزواني بمناسبة انتخابه.

وأكد الرئيس محمد ولد الغزواني في رسالته حرص بلاده حكومتها وشعباً على تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين.

وحمل رئيس الجمهورية السفير الموريتاني شكره للرئيس ولد الغزواني على تهانیه الطيبة، مشيراً إلى أهمية توثيق روابط الأخوة والصداقة بين العراق وموريتانيا وتوسيع آفاق التعاون تحقيقاً لتطلعات الشعبين الشقيقين في التقدم والازدهار.

رسالة تهنئة من رئيس بنغلاديش

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الاثنين ٢٨ تشرين الثاني ٢٠٢٢ في قصر بغداد، سفير بنغلاديش لدى العراق السيد أمدي فضلول، الذي سلم فخامته رسالة تهنئة من فخامة رئيس بنغلاديش محمد عبد الحميد بمناسبة انتخابه.

وتمنى الرئيس محمد عبد الحميد في رسالته النجاح والتوفيق لرئيس الجمهورية في مهامه وللعراق وشعبه مزيداً من التقدم والازدهار، معرباً عن تطلع بلاده لتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين.

وحمل الرئيس عبد اللطيف جمال رشيد السفير فضلول شكره لرئيس بنغلاديش على تهانیه الطيبة، مؤكداً حرص العراق للحفاظ على العلاقات المتينة بين البلدين بما فيه صالح الشعبين الصديقين.



سيده العراق الاولى: تطوير قدرات المرأة والاستفادة من مواهبها

التقت سيده العراق الاولى شاناز ابراهيم احمد بالدكتورة هيام الياسري وزيرة الاتصالات في الحكومة العراقية الجديدة ببغداد، وأعلنت دعمها ومساندتها للوزيرة الجديدة كإمرأة مقتدرة شغلت المنصب رغم وجود تحديات كبيرة التي تواجه العراق، ومرور فترة قصيرة على تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة السيد محمد شياع السوداني التي تمكنت من اتخاذ قرارات مهمة والقيام بإتخاذ خطوات عملية لانجاز مهامها.

كما أكدت السيدة الاولى إنه يستوجب على الحكومة الجديدة إنجاز المزيد من الاعمال لتكون على مستوى طموح ومتطلبات الشعب وتقديم الخدمات الضرورية للمواطنين وتطوير القدرات الداخلية والاستفادة من خبراتهم ومواهبهم.

من جانبها قدمت وزيرة الاتصالات السيدة هيام الياسري شكرها للسيدة شاناز ابراهيم احمد على دعمها ومساندتها لها وللقضية المرأة، معتبرة ان هذا الدعم سيكون دافعا لاتخاذ قرارات صائبة والقيام بالخطوات المهمة لانجاز مهام الوزارة.

وتلقي المديرية العامة للتنمية

كما إلتقت السيدة شاناز ابراهيم احمد بسيدة يسرى العلق المديرية العامة للتنمية في الامانة العامة لمجلس وزراء العراق، حيث قدمت سيده العراق الاولى خلال اللقاء دعمها ومساندتها للسيدة يسرى العلق وطلبت منها ان تعطي المزيد من الاهتمام بالقدرات الداخلية وحث الشباب على تطوير قدراتهم وتقديم مواهبهم. وأكدت شاناز إبراهيم أحمد أن العراق لديه بنية تحتية قوية وقدرات كبيرة، ولكن بسبب الصراعات والمشاكل الداخلية لم يتم الاستفادة من هذه القدرات.



سياسة الاتحاد الوطني تجاه غرب كردستان هي الوحدة والموقف الموحد

أكد أمين بابا شيخ، عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني ومسؤول مكتب العلاقات، ان «سياسة الاتحاد الوطني الكردستاني تجاه غرب كردستان هي الوحدة والموقف الموحد بين الأحزاب السياسية لمواجهة كل التحديات التي تشكل تهديدا للمنطقة».

جاء ذلك خلال لقاءه بكل من سيامند حاجو رئيس تيار الحرية الكردستانية ونائبه الدكتور طارق خيركي، في مقر المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني في مدينة السليمانية، بحضور سالار سرحد العضو القيادي في الاتحاد وعدد من اعضاء المكتب السياسي.

وخلال اللقاء، قال أمين بابا شيخ، للوفد الضيف إننا «نقدر وضع حركة تحرير الشعب الكردي في غرب كردستان ونأمل أن يتم تطوير لغة الحوار والتفاهم في ذلك الجزء من كردستان وأن يعمل الجميع على تعزيز مبادئ العمل المشترك للتمكن من توحيد الموقف إزاء التهديدات والمخاطر الموجودة في المنطقة».

وفي جانب اخر، قال رئيس مكتب العلاقات في الاتحاد الوطني الكردستاني، ان «الاتحاد الوطني الكردستاني سعى دائماً لتقديم المساعدة في اي خطوة ايجابية تصب في مصلحة امتنا في ذلك الجزء من كردستان وكل ايماننا هي حماية الكيان بالاتفاق والتعاون بين الاطراف والمكونات».

وجدد أمين بابا شيخ، للوفد الضيف أنه كما في بداية الأحداث في سوريا وغرب كردستان، كان الاتحاد الوطني الكردستاني ابوابه مفتوحة من الناحية الانسانية في مساعدة اللاجئين والمتضررين والاستجابة لهم، و في المرحلة الراهنة لدينا نفس الموقف ولسنا مع استخدام الكورد في أي جزء من اجزاء كردستان في الصراع بين الاطراف الاخرى. من جهته، ذكر سيامند حاجو، زعيم تيار الحرية الكردستانية، أنه ومنذ بداية تأسيس التيار، عملوا في سبيل المشترك في غرب كردستان ووضعوا مصالح الشعب الكوردي فوق كل المصالح وكان يؤمن دائماً أن الحوار (الكوردي - الكوردي) كانت هدفاً ذا أولوية ومهمة لتنوير المستقبل الغامض الذي واجه غرب كردستان.

وأضاف رئيس تيار الحرية الكردستانية، أن «الانقسام السياسي في الغرب تشكل معضلة ويحتاج إلى حل حاسم وإذا لم يتم اتخاذ خطوات جديدة، فإن الجميع سيتضرر، لذلك بذلوا كل جهد ممكن لوحدة الصف في غرب كردستان».

PUKnow*



تعزير التنسيق والتعاون بين قوات البشمركة والقوات الاتحادية

زار وفد رفيع من القوات ٧٠، العاصمة بغداد، برئاسة اللواء الركن عمر صالح رئيس الاركان وعضوية كل من اللواء الركن مريوان محمد قائد قوات الاسناد الثانية ووهاب حلبجي المدير العام لمكافحة الارهاب، وديار عمر نائب قائد قوات الكومانندو في كوردستان.

وخلال الزيارة اجتمع الوفد الرفيع مع كل من الدكتور عبداللطيف رشيد رئيس الجمهورية، وثابت محمد سعيد العباسي وزير الدفاع وعبدالامير الشمري وزير الداخلية والفريق اول الركن عبدالامير يارالله رئيس اركان الجيش وعبدالوهاب الساعدي رئيس جهاز مكافحة الارهاب العراقي.

وخلال الاجتماعات تمت مناقشة الاوضاع الامنية والعسكرية وسبل اقتلاع بقايا تنظيم داعش الارهابي وتنفيذ العمليات المشتركة، وتم التاكيد على ضرورة استمرار العلاقات والتنسيق العسكري والاستخباراتي وتوسيع التعاون من اجل تعزير الاستقرار الامني في البلاد.

كما ناقشت الاجتماعات، الخطط والبرامج العسكرية الجديدة، وبحثت جميع الاجراءات الامنية اللازمة لحماية اراضي العراق والاقليم، وخاصة في المناطق المستقطعة والتي تحتوي على ثغرات امنية، وتقرر توسيع غرف العمليات والعمل المشترك والتحركات العسكرية، بالاعتماد على المعلومات

الاستخباراتية من اجل اقتلاع جذور الارهاب ومواجهة بقايا تنظيم داعش الارهابي.

كما ناقشت الاجتماعات، حماية سيادة القانون وتنفيذ القرارات القضائية واعتقال الخارجين عن القانون والمتهمين والارهابيين، وفي هذا الاطار تقرر توسيع التنسيق بين الاقليم والعراق لاعتقال المتهمين والمجرمين المطلوبين للقضاء ومتابعة جميع الملفات المتعلقة بالارهاب والاعمال الاجرامية، كما تقرر تعزيز الاجراءات الامنية والعسكرية وعدم السماح لمنتهكي القانون من الاستفادة من تلك الفرصة والاختباء في مدن الاقليم او العراق.

في جانب آخر من الاجتماعات ناقش الوفد الرفيع لقوات ٧٠ مع المسؤولين الاتحاديين، دعم قوات البيشمركة وتطوير قدراتها العسكرية بالاستفادة من المستشارين العسكريين العراقيين، وتم التاكيد على ضرورة ادامة التدريب والتاهيل، وفي هذا الصدد اتفق الجانبان على عدد من النقاط.

وأكد رئيس جهاز مكافحة الإرهاب الفريق الركن عبد الوهاب الساعدي للصحفيين بينهم مراسل (المسرى)، أن التنسيق مستمر مع قوات البيشمركة وقوات سبعين ومكافحة إرهاب السليمانية، مضيفاً أنه تم تنفيذ واجبات مشتركة في المناطق المتنازع عليها.

من جانبه قال رئيس أركان قوات السبعين عمر صالح حسن، إن الهدف من الزيارة تقديم التهنئة للذين تسنموا مناصب أمنية جديدة، مضيفاً أن هناك تنسيقاً متواصلاً بين قوات السبعين والقوات الاتحادية.

وأوضح حسن، أن ما تمت مناقشتها، مسائل مهمة تخدم جميع الأطراف، واليوم لدينا عدو مشترك وهو داعش ويجب أن يكون هناك تنسيق أكثر لحماية المناطق والقضاء على التنظيم الإرهابي.

وبشأن تشكيل ألوية مشتركة، أكد حسن، أنه موضوع جرى بحثه مع وزير الدفاع الذي يهتم بدوره به، وما بقي هو إقرار موازنة اللوائين المشتركين والدخول في مرحلة عملية وجدية، ونتوقع في المستقبل القريب أن تدخل هذه المسألة حيز التنفيذ.

*PUKmedia، المسرى



بيان حول محادثات رئيس الاقليم في بغداد

بحث رئيس اقليم كردستان السيد نيجيرفان بارزاني خلال زيارتيه الأخيرتين إلى بغداد مع السيد محمد شياع السوداني رئيس الوزراء الاتحادي العراقي والأطراف السياسية الأخرى آخر تطورات الأوضاع الأمنية والسياسية للبلد، وأكدوا على التعاون والتنسيق بين الأطراف كافة لدعم الحكومة الاتحادية الجديدة والتنفيذ الناجح لمنهجها الوزاري، والعمل معاً لحلحلة المشاكل العالقة بين اربيل وبغداد بدءاً بالمادة (١٤٠) الدستورية والموازنة والمستحقات المالية ووصولاً إلى تطبيع الوضع في سنجار ومشاكل البلد بصورة عامة، من خلال الحوار وعلى أساس الدستور وحفظ استقرار وسيادة البلد.

وشدد الرئيس نيجيرفان بارزاني ورئيس الوزراء السوداني على عدم السماح بأية تهديدات أو عمليات عسكرية تستهدف الدول المجاورة عبر حدود العراق وإقليم كردستان مع ضمان توفير المعونات والمساعدات الانسانية للاجئين وعدم السماح بوجود فصائل مسلحة في إقليم كردستان. لذا ستتعاون أربيل وبغداد وتنسقان تماماً لحماية أمن الحدود، وستتعاونان وتنسقان مع الدول المجاورة وستتخذان الإجراءات اللازمة بهذا الشأن. وكرر الرئيس نيجيرفان بارزاني أن نهج قيادة إقليم كردستان سيظل كما في السابق عامل أمن واستقرار للعراق ودول المنطقة ويتطلع الى تقوية علاقاته معها وفق مبدأ الاحترام المتبادل وحسن الجوار والمصالح المشتركة. ولحل المشاكل الداخلية والخارجية في المنطقة، نرى من الضروري اللجوء إلى الحوار والتفاهم واعتماد الحلول السلمية، وقيادة إقليم كردستان مستعدة لممارسة دور إيجابي وبناء في هذا السياق.

رئاسة إقليم كردستان

٢٨ تشرين الثاني ٢٠٢٢

*المكتب الاعلامي لرئيس الاقليم



الاعلان عن استرداد جزء من الأموال المنهوبة في سرقة الأمانات الضريبية

أعلن رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني، مساء الأحد، عن استرداد ١٨٢/٧ مليار دينار عراقي، وجبةً أولى من أصل مبلغ قدره (١/٦٨١٢٧٠) تريليون دينار، ستتم استعادته خلال أسبوعين.

وأوضح أن التحقيقات توصلت إلى أنّ المبلغ الإجمالي المذكور صُرف إلى المتهم نور زهير جاسم، وستُجرى استعادة هذا المبلغ الذي اعترف به، والحجز على الأملاك التي بحوزته، وهي تفوق هذا المبلغ.

وبيّن السوداني أن جهود المتابعة والتحقيق والتحرّي تكلفت باستعادة هذا المبلغ، وقد جرى تشخيص المخالفات والمقصرين الذين سهّلوا الاستيلاء على هذه الأموال، سواء داخل الهيئة العامة للضرائب أم داخل جهات رقابية أخرى.

وثمّن رئيس مجلس الوزراء جهود رئيس مجلس القضاء الأعلى، وكل الأجهزة المختصة المتفانية التي أسهمت باستعادة هذا المبلغ. وأضاف، إن التحقيقات لن تستثني أيّ أحدٍ تورّط فعلاً في هذه الجريمة، وجرّ تعقب وملاحقة باقي المتهمين والعمل على استرداد كامل الأموال المسروقة.

ابرز ما جاء في التصريح الصحفي لرئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني :

□ هذه الأموال المستعادة، خاصة بجريمة المتهم الأول (نور زهير جاسم) مالك شركتي (القانت) و(المبدعون)، وقد اعترف باستلامه ١/٦٨١٢ تريليون دينار، والآن سلّم ١٨٢ مليارا، وهي الدفعة الأولى، وستُجرى استعادة كامل المبلغ.

□ وجرى الحجز على أموال المتهم نور المنقولة وغير المنقولة، وعدم التصرف بها إلا بعلم القضاء بما يضمن سداد المبلغ كاملاً خلال أسبوعين.

□ بعد التحقيقات والإجراءات على معاملات الصرف للصكوك التي تم بموجبها صرف الأمانات، تم تأشير المخالفات وتعيين المقصرين الذين سهّلوا الاستيلاء على هذه الأموال.

«سرقة القرن».. خيارات حكومة العراق لاسترداد الأموال المنهوبة



ظهر رئيس الوزراء العراقي، محمد شياع السوداني، الأحد، وإلى جانبه أكوام من المبالغ المالية بالدولار الأميركي، والعملية العراقية، قال إنها تعادل ١٨٢ مليار دينار (نحو ١٢١/٣ مليون دولار) تمكنت الحكومة العراقية من استرجاعها من أصل مبلغ ٣/٧٥ ترليون دينار (٢/٥ مليار دولار) اختفت من حسابات دائرة الضرائب العراقية.

والمبلغ المستعاد هو جزء من مبلغ ١/٦ ترليون دينار سُرقت من قبل رجل أعمال عراقي اسمه، نور زهير، وفقا للسوداني. ويقبع زهير حاليا في السجن بعد اعتقاله على خلفية القضية، لكن السوداني كشف عن التوصل إلى تسوية يمنح زهير من خلالها إفراجا بكفالة «مصفى يمتلكه» مقابل إرجاعه المبلغ المسروق «خلال فترة أسبوعين» وقال إن القضاء سيشرّف على بيع أصول مالية يمتلكها زهير يفترض أن قيمتها «أكبر من المبلغ».

ويقول الخبير القانوني العراقي، علي التميمي، إن «إطلاق سراح المتهم بكفالة أمر ممكن وفق قانون أصول المحاكمات الجزائية، وهو من صلاحية قاضي التحقيق»، مضيفا أن «الكفالة مشروطة بتسليم المبالغ موضوعة الدعوى».

لكن التميمي يقول لموقع «الحرّة» إن هذا «لا يعني سقوط الإجراءات القانونية بحق المتهم، بل ستحال الدعوى إلى المحكمة المختصة وفقا لمادة الاتهام بعد استكمال الإجراءات التحقيقية».

ويعتقد التميمي أن «هذا الإجراء ينطبق مع السياسة الجنائية التي تروم تحقيق المصلحة العامة وفق قاعدة إذا تضاربت مصلحتان تفضل المصلحة العامة على الخاصة».

وأدى الكشف عن سرقة الأموال إلى صدمة داخل العراق بسبب الحجم الكبير للمبلغ، مع إن البلاد متعايشة نوعا ما مع الفساد المسيطر على مرافق الدولة.

وصنفت منظمة الشفافية الدولية، وهي هيئة رقابية عالمية، العراق في المرتبة ١٥٧ من أصل ١٨٠ دولة على مؤشرها لعام ٢٠٢١ للحكومة النظيفة.

وتشكل الفضيحة اختبارا مبكرا للحكومة العراقية الجديدة التي تشكلت أواخر الشهر الماضي بعد أزمة سياسية طويلة. وتعهّد رئيس الوزراء، محمد شياع السوداني، باتخاذ إجراءات صارمة ضد الفساد، لكن قلة تتوقع محاسبة أي مسؤول كبير أو زعماء سياسيين، كما تقول وكالة أسوشيتد برس.

ويصل المبلغ المختلس إلى نحو ٢/٨ بالمئة من حجم موازنة الدولة لعام ٢٠٢١.

ويشير تقرير مدقي الحسابات، الذي حصلت عليه وكالة أسوشيتد برس ونشرته صحيفة الغارديان لأول مرة، إلى أن السرقة كانت مدبرة من قبل شبكة واسعة من المسؤولين وموظفي الخدمة المدنية ورجال الأعمال. وفي نظام المحسوبة المتجذر في العراق، غالبا ما يكون لهؤلاء الأفراد صلات بفصائل سياسية قوية.

ويقول المحامي والخبير القانوني العراقي، حسين السعدون، إن «الإجراءات المقبلة هي استكمال القضاء لتحقيقاته من خلال المحكمة المتخصصة وهي محكمة النزاهة، كما من الممكن أن يطلب إجراء تحقيق إداري».

ويضيف السعدون لموقع «الحرّة» أن «الظاهر من الأنباء التي تواردت عن طريق وسائل الإعلام أن القوانين التي تطبق في هذه القضية هي قوانين الاختلاس التي تتباين أحكامها القصوى بين ١٠ أعوام والسجن المؤبد وفقا لمنصب ووظيفة الموظفين الذين اشتركوا فيها».

ويقول إن المتهم، نور زهير، استفاد من نص قانوني يقول إن مقدم الرشوة يحصل على أحكام مخففة في حال قدم للقضاء معلومات عن القضية تؤدي إلى اكتشاف المتعاونين.

الفساد المنظم

وظهر مخطط «سرقة القرن» كما يسمى في البلاد إلى النور الشهر الماضي عندما أفادت مراجعة داخلية أجرتها وزارة المالية بأن الهيئة العامة للضرائب - دائرة الإيرادات الداخلية العراقية - دفعت عن طريق الاحتيال نحو ٣/٧ تريليون دينار عراقي، أو حوالي ٢/٥ مليار دولار، لخمس شركات.

وتم الدفع من خلال ٢٤٧ شيكا تم صرفها بين ٩ سبتمبر ٢٠٢١ و١١ أغسطس من هذا العام، من فرع في مصرف الرافدين الذي تديره الدولة ويقع ضمن لجنة الضرائب.

ويحتوي الحساب على ودائع ببلايين الدولارات قدمتها شركات كان من المفترض أن تعاد إليها بمجرد خصم الضرائب وتقديم الشركات بيانات مالية مستكملة.

ويزعم أن الشركات الخمس قد سحبت مبالغ مستردة عن طريق الاحتيال دون إيداع أي شيء. وبدأ وزير المالية بالوكالة في ذلك الوقت، إحسان عبد الجبار، الذي شغل أيضا منصب وزير النفط، عملية تدقيق. واكتشف السرقة بعد تلقيه شكاوى من شركة نفط غير قادرة على استرداد ودائعها الضريبية، وفقا لمسؤول كبير مقرب من التحقيق.

وقال المسؤول إنه عندما استفسر الوزير عن الرصيد المتبقي في الحساب، قالت مصلحة الضرائب إنها تحتفظ بحوالي ٢/٥ مليار دولار، لكن المزيد من التفتيش كشف أن الرصيد الفعلي قد تم استنزافه إلى ١٠٠ مليون دولار. وكان هذا أول مؤشر على السرقة الضخمة. وكشفت مراجعة لاحقة قدمت إلى اللجنة المالية في البرلمان عن الباقي. وحصلت أسوشيند برس على نسخة من هذا التقرير هذا الأسبوع.

وقبل وقت طويل من مراجعة الحسابات، أعربت إدارة غسل الأموال في المصرف لوزارة المالية عن قلقها إزاء الحجم الكبير لعمليات السحب النقدي.

وقال المسؤول إن سلف عبد الجبار وزير المالية السابق، علي علاوي، طلب أن تحصر الموافقة على أي سحب كبير بمكتبه لكن المديرين الرئيسيين في مصلحة الضرائب تجاهلوا الطلب.

واستقال علاوي في أغسطس آب احتجاجا على الفساد والتدخل الأجنبي في الشؤون العراقية. وقبل أسابيع من صرف الشيكات الأولى، أزالته السلطات طبقة رئيسية من الرقابة، ظاهريا لأن الشركات اشكتت من أوقات الانتظار الطويلة.

وجاء القرار بناء على طلب من النائب، هيثم الجبوري، الذي كان آنذاك رئيسا للجنة المالية البرلمانية. ووجدت المراجعة أن الشركات، التي أنشئت ثلاث منها قبل أسابيع فقط من دفع المدفوعات، قدمت وثائق مزيفة لتتمكن من المطالبة بالمدفوعات. ولم يتمكن مراجعو الحسابات من متابعة الأموال أكثر من ذلك لأنها سحبت نقدا. وتتطلب عملية المطالبة أوراقا طويلة وتوقعات من ثلاث إدارات على الأقل داخل مصلحة الضرائب، بالإضافة إلى مدير ونائب مدير الإدارة المالية.

كما أن مصرف الرافدين اتصل بمصلحة الضرائب للتحقق من أصولية الشيكات قبل صرفها، وفقا للتعليمات.

وفي أواخر أكتوبر، قبض على، نور زهير جاسم، وهو رجل أعمال يتمتع بعلاقات جيدة، في مطار بغداد الدولي. كما اعتقل مسؤولان في مصلحة الضرائب، ويقول القضاء إنه صادر عدة ممتلكات وأصولا بملايين الدولارات. ولطالما تنافست الفصائل السياسية في العراق للسيطرة على الوزارات والهيئات الحكومية الأخرى، والتي تستخدمها بعد ذلك لتوفير فرص العمل وغيرها من الخدمات لمؤيديها. ويرتبط عدد من الفصائل بهيئات حكومية مختلفة متورطة في المخطط الضريبي، وفقا لأوسويتد برس. وتحولت المشاحنات بين الفصائل القوية إلى قتال مميت في الشوارع في وقت سابق من هذا العام، ويمكن أن تثير أي محاولة لمحاسبة القادة السياسيين على الاحتيايل المزيد من الاضطرابات، وفقا للوكالة.

مقترح «عفو» عن الفاسدين

ويقول المحامي والخبير القانوني العراقي، حسين السعدون، إنه مع «تخفيف» العقوبات عن الفاسدين لتمكين الحكومة من محاسبتهم، وهو رأي أثار جدلا لدى مراقبين آخرين تحدث معهم موقع «الحرّة». لكن السعدون يقول لموقع «الحرّة» إن العقوبات المشددة في قضايا الفساد والرشوة حتى البسيطة منها تمنع المشتكين من التبليغ عن قضايا الفساد تلك، لهذا، يقول السعدون إن «من المنطقي وضع عقوبات مخففة للقضايا البسيطة». كما يقول السعدون إن إصدار عفو عن الفاسدين مقابل إجبارهم على تسليم الجزء الأكبر من الأموال التي سرقوها سيسهم باستعادة تلك الأموال، ويشجع على فتح صفحة جديدة يمكن للحكومة بعدها أن تشدد العقوبات على المدانين بالرشوة وسرقة المال العام. وبحسب السعدون فإن «تبييض» جزء من الأموال الفاسدة سيسهم في بقائها داخل العراق ويحولها لأنشطة شرعية كما أنه «يسهم بمنع الاضطرابات التي قد تنتج عن اتهام فاسدين لهم صلات سياسية». ويقول الخبير القانوني المتخصص بقضايا الفساد، رؤوف أحمد، إن «هذا الحل ممكن نظريا، لكن فيه الكثير من الإشكالات». ويضيف أحمد لموقع «الحرّة» أن «الحل يفترض وجود دولة قوية وتحقيقات فساد فعالة وشفافة وعميقة تكتشف الفساد الهائل»، مضيفا أن «مثل هذه الحلول تهدد في حال تطبيقها بفعالية وكفاءة منقوصتين بتسليم البلاد بالكامل إلى الفساد، وإحباط محاربيه، وتعزيز ثقافة الأموال غير المشروعة».

استرداد الأموال خارج العراق

ويقول المحامي السعدون إن «من الممكن ملاحقة المتهمين والأموال خارج العراق في حال وجدت اتفاقيات مع الدول التي يلجأون إليها». ويقول الخبير القانوني العراقي، علي التميمي، إن نسا في ميثاق الأمم المتحدة يتيح للدول التي تحارب دولا أو مجموعات إرهابية، موضوع تحت الفصل السابع للميثاق الأممي، أن تطلب من مجلس الأمن المساعدة الاقتصادية ومنها استرداد هذه الأموال، كما إنه توجد اتفاقية صادرة بشأن استرداد الأموال المهربة صادرة من الأمم المتحدة عام ٢٠٠٤ وموقع عليها العراق عام ٢٠٠٧ تتيح المطالبة بهذه الأموال المهربة بشكل غير شرعي. لكن التميمي يقول إن الموضوع يحتاج إلى تنسيق بين النزاهة والخارجية والمخابرات لتفعيل ذلك.

*موقع فضائية«الحرّة» الامريكية



مصممون على مواجهة أيّ عنفٍ يرتكب ضدّ المرأة

إفتتح رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، صباح الأحد، مؤتمر إطلاق حملة ١٦ يوماً لمناهضة العنف ضد المرأة. وألقى كلمة في افتتاح المؤتمر ركز فيها على تبني استراتيجية مناهضة العنف ضد المرأة، وأهمية الدور الذي تلعبه نساء العراق في تحقيق التنمية المستدامة، والانتقال بالواقع الفعلي للخدمات والأوضاع الاقتصادية، وبالتالي يستوجب هذا الدور الحماية والرعاية.

وابوز ماجاء في كلمته:

□ مصممون على مواجهة أيّ عنفٍ يرتكب ضدّ المرأة، تحت أيّ عنوان، وفي أيّة زاوية من زوايا المجتمع، والمواجهة عبرَ وقفةٍ قانونيةٍ واجتماعيةٍ قويّةٍ ومستدامة، وذات أثرٍ واضحٍ وملموس.

□ كان موقفنا واضحاً في أن تكون مقاعد المرأة حاضرةً في المجلس الوزاري وفي المواقع السيادية، كذلك نسعى في مختلف المواقع والاختصاصات.

□ لقد رسمت استراتيجية مناهضة العنف ضدّ المرأة منهجاً عملياً، عبرَ محاورها؛ في الوقاية والحماية والتدخلات والملاحقة القانونية. ومهمتنا معكم أن نحولَ هذه المسارات الى تطبيقاتٍ قانونيةٍ واجتماعيةٍ تنبناها الدولة بمؤسساتها، مثلما تُناصرها منظمات المجتمع المدني والأطر الاجتماعية والثقافية كافة.

□ حين نتحدث عن خلق فرص العمل ومكافحة البطالة، فإنّ عمل المرأة يتقدم في الأهمية، وحين نتحدث عن تقليل نسب الفقر، فإنّ تدبير المرأة العراقية وتماسك قراراتها الاجتماعية هو العتبة الأولى.

□ حين نتحدث عن تقديم الخدمات، فإنّ ما تشعر به المرأة وما ترضاه سينتقلُ إيجاباً الى العائلة، وحين نتحدث عن إصلاح اقتصادي، فلا أرى أيّ قرارٍ إصلاحي بمعزل عن شأن المرأة.

□ في شأن مكافحة الفساد نجد المرأة الرّادع الأخلاقيّ الأول في العائلة، قبل أيّ إجراء تتخذه الحكومة. ولا حديث عن تضحيات الشهداء إلاّ وتحضرُ فيه المرأة التي هي المناخ الأكبر والمضحي والداعم الأول.

□ كلّ الدعم والإسناد ليس لجهود مناهضة العنف ضدّ المرأة فحسب، بل من أجل تمكينها وحمايتها اجتماعياً من كلّ السلبات، وهذا ما عزمنا عليه.

قضايا كردستانية



عرب الرنتاوي:

نحو منتدى إقليمي رباعي لنزع فتيل التفجير الكردي

الإيراني، جاذبةً في الوقت نفسه، اهتماماً متزايداً من قبل الأطراف الدولية «المتورطة» بالتواجد الميداني على مسرح العمليات الحربية كالولايات المتحدة وروسيا، وبدرجة أقل دولاً أوروبية تحتفظ عادةً بوجود عسكري مصاحب للوجود الأمريكي، تحت مظلته وعلى هامشه،

الهجمات الإيرانية الصاروخية والمسيرة في عمق إقليم كردستان - العراق، والضربات الجوية والصاروخية التركية في عمق الشماليين السوري والعراقي، أعادت «المسألة الكردية» من جديد، إلى صدارة أولويات الإقليم، وبالذات لدول المربع السوري - العراقي - التركي -

لا حلول أمنية للمسألة الكردية في أي من الدول الأربع

المواجهة العسكرية في المناطق المتنازع عليها، وإي حدث يُعظم «الخطر الخارجي» أمام كرد العراق، من شأنه أن يصب القمح صافياً في طاحونة «الحكومة المركزية»، بوصفها «المرجع» و«الحامي» و«الضامن» لحقوق هذه الشريحة من المواطنين، طالما ظلوا على تحت سقف السيادة ومرجعية «المركز»، بالطبع.

وليس متوقعاً لهذا «الحرج» أن يتحول إلى حافز للمواجهة لا مع تركيا بالنسبة لسوريا والعراق، ولا مع إيران كما في الحالة العراقية... فالدولتان منهكتان بصراعاتهما الداخلية وحروب الآخرين فيهما وعليهما.. وليس ثمة من تكافؤ في موازين القوى بين دولتين «شبه فاشلتين» ودولتين إقليميتين كبيرتين.

ليس منتظراً، ولو حتى من باب «المجاملة القومية» أن تبادر دمشق لدعم بغداد في مواجهة الغطسة الإيرانية، فطهران حليف موثوق للنظام السوري، ومن دون دعمها وإسنادها، ما كان له أن «يصمد» طيلة هذه السنين، وما زالت تصنف في عداد الحلقة الأضيقة من الحلفاء... أما في العراق، الذي تتعرض أجزاء من شماله للاحتلال التركي والقصف الإيراني، فليس متوقعاً أن يذهب التصعيد مع إيران حدوداً جدية، سيما وان وكلاء طهران، هم من يتولون الحكم والحكومة في «المركز»، أما تركيا، فثمة شبكة من المصالح التي تربطها بالمركز والإقليم سواء بسواء، كفيلا بمنع التردّي والانزلاق إلى مواجهات غير محسوبة.

«المسألة الكردية» الموزعة بغير عدالة بين دول

مثل فرنسا وبريطانيا وغيرهما.

لكن، طالما ظلت هذه الهجمات والضربات، منصبية على أهداف كردية، وغالباً في مناطق تخضع للسيطرة الكردية في كلا البلدين، فليس من المتوقع أن تتجاوز تداعياتها حدود «الحرج» المترتب على استباحة السيادة واستهداف مكون وطني أصيل من مكونات المجتمعين السوري والعراقي، من دون إغفال مخاطر خروج الأحداث عن السيطرة، واحتمالات الانزلاق إلى نتائج لا تحمد عقباها، تستتبع معها مستويات إضافية من التدخل الدولي في الصراع الدائر بين أضلاع المربع الإقليمي المشار إليه.

بل ويمكن بقليل من المجازفة الافتراض بأن بغداد ودمشق، ربما تكونان «فَرِحَتان» إلى حد معين، بنتائج «العريضة المزدوجة»، التركية - الإيرانية... بالنسبة للنظام السوري، فإن إضعاف قوات «قسد» والهبوط بسقوف توقعاتها، الانفصالية بخاصة، فيه مصلحة عليا لدمشق، سيما وأن أية ضربات تركية لقوات سوريا الديمقراطية، من شأنها التسبب بإضعاف هيبة المظلة الأمريكية، ونفي بعض مبررات الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، حتى وإن أبدت القيادة العسكرية التركية أشد الحرص، على تفادي الاحتكاك بالأمريكيين أو التسبب بإلحاق أية أضرار بهم، مادية وبالأخص بشرية.

أما بغداد، فلم تصخُ بعد من «صدمة الاستفتاء» قبل خمسة أعوام، وما ترتبت عليه من تداعيات بلغت حد

طالما ظلت هذه الهجمات والضربات منصبة على أهداف كردية

يبدو أن «روج آفا» تسير على خطى الإقليم العراقي الشقيق، وتنجح في توفير شبكة أمان كتلك التي أمنت لكرد العراق وضعيتهم الخاصة اليوم، سيما إن نجحوا في «تحييد» الخطر التركي الداهم، والنابع أساساً من خشية أنقرة من النفوذ المتعاظم لعبد الله أوجلان في صفوف كرد سوريا، بخلاف الحال مع كرد العراق، الموزعين أساساً بين مدرستين: طالباني وبارزاني .

«لا حلول أمنية للمسألة الكردية» في أي من الدول الأربع، ومن البؤس اختصار أزمة أمة تاريخية مؤسسة لإرث هذا الإقليم وحضارته، إلى جانب العرب والفرس والأتراك، بـ«الإرهاب» أو «النزعات الانفصالية» و«الولاء للخارج»... الحل يقتضي مقاربات سياسية ثقافية حقوقية اجتماعية واقتصادية، تلحظ خصوصية هذه الأمة وحقوق أبنائها وبناتها الفردية والجمعية، كأقليات قومية موزعة على دول الإقليم الأربع، بفعل إملاءات استعمارية خارجية، ومؤتمرات تقاسم النفوذ بين المنتصرين في الحرب الكونية الأولى.

و«لا حلول كردية للمسألة الكردية»، وعلى المنظمات والأحزاب الكردية في دول الإقليم الأربع، وبالرغم من عدالة قضيتها ومشروعيتها «حق شعبها في تقرير مصيره»، إدراك أن معطيات «الجيوبوليتك» الثقيلة والضاغطة، قد تحيل أجمل أحلامها إلى أسوأ كوابيسها، وقد تُدخل دول المنطقة وأممها في حروب متجددة ومتنقلة لمئة سنة قادمة.

المربع الإقليمي، ما زالت بعيدة عن الحلول المستدامة، وما زالت عواصم الدول الأربع ومراكز صنع القرار فيها، تختصر المسألة بكونها «تهديداً للأمن والسيادة والوحدة الترابية»، وما زالت سياسات هذه الدول حيال كرد بلادها أو كرد الجوار، تتسم بالطابع الأمني، فإن عجزت القبضة الأمنية المُشددة في إخماد تطلعات الكرد وتحركاتهم، فلا بأس من المزيد منها.

وضع الكرد في الدول الأربع، ليس متماثلاً، لأسباب وسياقات وتدخلات شتى، ليس هنا مجال التفصيل فيها: في العراق بلغوا ضفاف الاستقلال الوطني، وهم يعيشون «كدولة داخل الدولة»، «دولتهم» مكتملة المؤسسات، وتمتلك جيشاً قوياً، وتمثيلاً دبلوماسياً مع عديد من دول العالم وتبرم ما شاءت من اتفاقات ومعاهدات أمنية ودفاعية ونفطية واقتصادية وثقافية وتجارية، ويمكن القول بقليل من التحفظ بأن كرد العراق يتمتعون بدرجة قصوى من الحقوق الفردية والقومية، لا تتوفر لأشقائهم في الدول الثلاث الأخرى.

في إيران يبدو الوضع مختلفاً، فلا حقوق فردية ولا قومية، لكرد البلاد، أما في تركيا، فيمكن لملايين الكرد التمتع بحقوق فردية متقدمة نسبياً، بيد أن انهيار «المصالحة والمفاوضات» بين الحكومة وحزب العمال الكردستاني في أواسط العقد الفائت، هدد ويهدد الأمن والاستقرار والحقوق الفردية والجماعية لكرد البلاد...وفي سوريا، وبعد سنوات وعقود من «الاستكراد» و«البدون»،

ما زالت عواصم الدول الأربع تختصر المسألة الكردية بكونها تهديدا للأمن والوحدة

في تداعيات هذه المسألة وانعكاساتها على الاستقرار الإقليمي والتعاون بين الدول الأربع، هو المخرج الأقل كلفة، من بين مختلف الخيارات الأخرى، أقله، لكي تتفرغ هذه الدول لمجابهة ما يعترضها من تحديات في حقول التنمية والاقتصاد والطاقة والغذاء والمناخ وشح المياه، والصراع عليها.

ونشدد على «الحوار المجتمعي»، «شعب لشعب» بين بلدان الإقليم الأربع، لدرء أكثر السيناريوهات خطورة: تحالف حكومات هذه الدول ومراكزها، ضد كرد بلدانها، وتغليبها المعالجة الأمنية الإقصائية، على المعالجات المدنية والحقوقية لهذه المسألة، باعتبارها «أقصر الطرق» للتخلص من «صداع مزمن» يعود تاريخه لعشرات خلت من السنين.

ولا بأس، بل وقد يكون مطلوباً، أن يلتئم شمل هذا «المنتدى الرباعي» بمشاركة أممية ودولية واسعة، وإن على هيئة «مراقبين»، والهدف استحداث قدر من التوازن والاتزان في المعالجات، وتوفير ضمانات لحسن السير والتنفيذ، فثمة مصالح عالمية في هذا «المربع الإقليمي»، ليس من الممكن تجاوزها، كما أن «سدّ الثغرات» في وجه التدخلات الدولية الضارة، ستصبح مهمة أكثر يُسرّاً، بوجود الأمم المتحدة والعواصم الدولية ذات الصلة.

*موقع فضائية«الحرّة» الامريكية

حل المسألة الكردية على المدى الاستراتيجي الأبعد، ومن ورائها مسائل الأقليات القومية والدينية والإثنية في الإقليم، لن تكون إلا بدمقرطة هذه الأمم والمجتمعات، ونجاحها في تشييد دولها المدنية – الديمقراطية، دول جميع مواطنيها ومواطنتها، كياناتها ومكوناتها...وتلكم مهمة مديدة ومريرة، وقد تستنفذ كفاحات أجيالٍ بأكملها، ولهذا نفترض بأن الأفق المنظور، لا يحمل في طياته أنباء سارة كثيرة على هذا الصعيد.

لكن تعذر «الحل الاستراتيجي» للمسألة الكردية، لا يعني تركها عرضة للانفجار والتفجير كما هي عليه اليوم، ولا يجب أن تكون سبباً لاشتعال الإقليم في حروب أهلية أو عابرة للحدود...ثمة حاجة لحوار وطني في كل دولة من الدول الأربع، بحثاً عن قواسم ومشتركات وتساويات، وثمة ضرورة لخفض سقف التوقعات، والابتعاد عن الرهانات الخائبة، كالاستقواء بالأجنبي على سبيل المثال، أو توظيف لحظات ضعف لدى الشركاء في الوطن، لتحقيق مكاسب مبالغ فيها، فالضعف والقوة حالة مؤقتة ومتغيرة، وثمة دروس يتعين فهمها من تجربة الاستفتاء في الإقليم، وفي الشمال السوري كذلك.

وثمة حاجة أشد، لحوار عابر لحدود الدول الأربع، رسمي/حكومي ومجتمعي كذلك، بهدف إطفاء بؤر التوتر، وتوفير فهم أدق وتفهم أعمق للمخاوف والهواجس المتبادلة، وفي ظني إن إنشاء «منتدى رباعي» للبحث



حازم صاغية:

معاناة الكرد وفضيحة الدولة الوطنية في الشرق الأوسط

إلا أنهم، فوق هذا، لم يحظوا أيضاً بفرصة التحوّل إلى مواطنين متساوين وجماعات متساوية في الدول الأربع التي نشأت.

العوامل التي حالت دون تطوّر الدول - الأمم في البلدان المذكورة كثيرة، والتعبير عن الإخفاق ارتدى أشكالاً كثيرة أيضاً: «الأمّة» في معظم تلك الحالات ابتلعت «الدولة»، والقومية غير المتطابقة مع المساحة الترابية للبلد، ولا مع تركيبه السكانيّ، طغت على الوطنية وعطلتها.

بعض تلك البلدان استخدم «الحضارة» ووضعها في مقابل الدولة الحديثة. بعضها الآخر استخدم «القضية»

حيث يحلّ الكرد محلّ القهر والشقاء. في يومنا هذا ينهال الموت عليهم في إيران وتركيا والعراق وسوريا في وقت واحد.

أسباب كثيرة، محلّية وإقليمية ودولية، تفسّر ازدهار موسم الدم الكرديّ الراهن، كما تفسّر سطوعه على مساحة بلدان أربعة كبرى.

لكنّ السبب الذي يفوق سواه أهميّة، والذي يرقى إلى سبب الأسباب، هو عجز البلدان الأربعة المذكورة عن بناء دول - أمم، وعن إنشاء جماعات وطنية متساوية.

ونعلم أنّ الكرد، رغم كونهم الأقلّيّة الأكبر في العالم، لم يحظوا، عندما أنشئت الدول الحديثة، بدولة لهم،

الدم الذي يبذل ليس دم الكرد وحدهم بل دم الدولة الوطنية

أطماعها في بلد كالبحرين عند انسحاب البريطانيين منها في ١٩٧١، وهي، في العام نفسه، احتلت الجزر الخليجية الثلاث: طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى.

مع الخميني ونظامه استأنف الإسلاميون سياسة الصهر المركزي بحدة أكبر وبصراحة أعلى في توكيد السيطرة المذهبية (الإثني عشرية) كما نص عليها الدستور. تصدير الثورة، والتدخل المباشر والفج في الدول المجاورة، والموضوع النووي، جعلت إيران الوظيفة تتفوق على إيران الدولة الوطنية.

في تركيا أيضاً، قمعت الدولة الأتاتوركية انتفاضات كانتفاضة درسيم أواخر الثلاثينات ثم اتبعت سياسات الأرض المحروقة والتهجير والتطهير العرقي مما بات إحدى حقائق الحياة والديموغرافيا التركيتين. النظام الأتاتوركي لم يزل العداء في المسلمين غير الأتراك كالكرد، وفي الأتراك غير المسلمين كاليهود والمسيحيين، خصوصاً منهم الأرمن. مع رجب طيب إردوغان وإسلاميته استؤنفت سياسة الصهر إياها بعناوين أخرى، في حين أضيفت إليها تقلبات المزاج الشعبي، الشخصي والانتخابي، بوصفها مصادر للقرار السياسي.

العابرة للحدود، مُضعفاً ما يُفترض أنه روابط السكان في تلك الدولة الحديثة.

ومزات كثيرة كان التوسع الخارجي، أو الرغبة فيه، سبباً صارخاً للإمعان في تعطيل الداخل والهرب من بناء رابطة وجماعة وطنيتين.

ومزات كان الحكم العقائدي، وهو غالباً عسكري وأمني، يمعن في خنق الخصوصيات والتعبير عنها، فيما يولد هذه الخصوصيات بكثرة وإفراط. لكن دائماً كان الكرد ضحايا هذه الاتجاهات والميول على اختلافها. لقد فرزوا بوصفهم الاستثناء، وقيل لهم «أنتم لستم أنتم. كونوا تركاً أو إيرانيين أو سوريين أو عراقيين»، بينما كان حكّام تلك البلدان، والقيم التي ينشرونها، يمنعون قيام تلك الوطنيّات الدستورية التركية والإيرانية والسورية والعراقية. في العراق وسوريا كان يُطلب منهم، بوصفهم «عرباً»، أن يقاتلوا إسرائيل!

لنعد إلى بعض المحطات الكبرى في مسار العجز عن بناء دول وطنية:

في إيران الشاهنشاهية، لا سيما منذ سحق جمهورية مهاباد عام ١٩٤٦، حلّ القمع الثقافي وانتهاكات حقوق الإنسان.

لكن إيران الشاهنشاهية، كما نعلم، كانت لديها

التضامن مع الكرد تضامن مع النفس واعتراض على منعها من الصيرورة الوطنية

خالدة». في هذه الغضون، خيضة بالجملة حروب
وصراعات خارجية في كل اتجاه.

الكرد، في هذا كله، كانوا كالمستعمرات، إلا أنها
مستعمرات مُقامة داخل البلد. وربما كانوا بديلاً عن
مستعمرات أو عن تونق لم يتحقق لبناء إمبراطوريات
استعمارية.

هل أخطأ الكرد؟ طبعاً، خصوصاً من اعتمد منهم
الإرهاب، ومن أكمل مهمة تصديق الرابطة الوطنية
بالتعويل على وهم كردستان الكبرى.

لكن، ومن دون التقليل من حجم تلك الأخطاء، فإنها
أخطاء صاحب ردة الفعل التي تجد أسبابها التخفيفية
في أخطاء صاحب الفعل المديد والمتكرر والراسخ.

والتضامن مع الكرد اليوم، والاعتراض على هذا
المسلخ الذي يُساقون إليه، تضامن مع النفس واعتراض
على منعها من الصيرورة الوطنية.

فالدّم الذي يُبذل ليس دم الكرد وحدهم. إنه أيضاً
دم الدولة الوطنية التي يبدو كأنها، في هذا الشرط من
العالم، شيء مستحيل. أما عدم التضامن السائد فأخر
علامات هذه الاستحالة.

*صحيفة «الشرق الاوسط» اللندنية

في العراق الحديث تلازمت نشأة البلد مع قمع
انتفاضة محمود الحفيد. لكن بعد الانقلاب الجمهوري
لعبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف عام ١٩٥٨ نشبت
الحرب الأولى على الكرد في الشمال.

قاسم، الذي تفرد بالسلطة، هدّد بضمّ الكويت ممّا
كاد يتحوّل أزمة عربية ودولية. حزب البعث استأنف،
بقدر من التقطع الذي تخلّته اتفاقية مارس (آذار)
١٩٧٠، الحرب على الكرد.

الذروة كانت مع صدام حسين الذي خاض حروباً
خارجية عدّة، لكنّه أيضاً هجر الكرد من مناطقهم وأسكن
عرباً محلّهم، ثمّ جرّد عليهم حملة الأنفال وقصفهم
بالسلاح الكيماويّ في حلبجة.

في سوريا البعثية أيضاً اكتشفنا، مع الثورة في ٢٠١١،
أنّ أعداداً هائلة من الكرد محرومة من التمتع بالجنسية.
سوريا لم تفوّت فرصة إلاّ أكّدت فيها للكرد أنّهم أنصاف
مواطنين لا يُعتدّ برأيهم في شؤون الهوية والمصير.

لقد لُقبت نفسها بـ«قلب العروبة النابض»، ثمّ
اندمجت في وحدة مع مصر جعلتها «الإقليم الشماليّ
في الجمهورية العربية المتحدة»، ثمّ سمّت نفسها
«الجمهورية العربية السورية»، وهذا قبل أن يحكمها
حزب يرّدّ صباح مساء «أمة عربية واحدة/ ذات رسالة

المرصد السوري والتصعيد التركي



التصعيد التركي يستنفر قوات التحالف الدولي في شمال سوريا

٢٠١١ ويمتلك شبكة واسعة من المراسلين، دفع التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بتعزيزات عسكرية إضافية إلى مناطق شمال وشرق سوريا قادمة من معبر الوليد الحدودي مع إقليم كردستان العراق. وقال المرصد الذي يتخذ من لندن مقرا لها إن «التعزيزات تتألف من نحو ١٠٠ شاحنة، حيث عبرت

استنفرت الغارات التركية على معاقل المسلحين الكرد في شمال سوريا قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الذي تعرضت إحدى قواعده العسكرية المشتركة مع قوات سوريا الديمقراطية لضربة تركية. وحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان الذي يتابع تطورات الوضع في سوريا منذ بدء الحرب السورية في

من المنطقة الحدودية مع إقليم كردستان العراق الذي يتعرض بدوره لقصف تركي وإيراني يستهدف معازل تنظيمات كردية معارضة تركية وإيرانية.

وتشمل التعزيزات العسكرية التي دفع بها التحالف ٣٠ شاحنة يعتقد أنها محملة بمواد لوجستية إضافة إلى صهاريج وشوهدت وهي تتجه إلى قواعد عسكرية تابعة للتحالف في الجنوب السوري بعد أن عبرت مدينة الحسكة.

وتأتي هذه التطورات بينما نفذت طائرات حربية تركية ليل السبت-الأحد، غارات جوية مكثفة، استهدفت مناطق انتشار القوات الكردية وقوات النظام السوري بريف حلب الشمالي في شمال شرقي سوريا.

ووفق المرصد

السوري لحقوق الإنسان فإن الغارات استهدفت مواقع في كل من مطار منج العسكري وشوارة ومرعناز والمالكية، بينما لم ترد بعد معلومات عن خسائر بشرية.

وشن سلاح الجوي

التركي منذ بدء العملية العسكرية في ١٩ نوفمبر الحالي، ٥٠ غارة استهدفت آليات ونقاط ومواقع متفرقة، للتنظيمات الكردية في كل من حلب والحسكة والرقعة، متسببة بمقتل ٤٥ شخصا وإصابة ٣٤ شخصا آخرين بجراح متفاوتة.

وأعلنت وزارة الدفاع التركية قبل يومين أن قواتها نجحت في تحييد (تصفية) أكثر من ٣٠٠ مسلح كردي في العملية المتواصلة في كل من شمالي العراق وسوريا. وكان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قد توعد في أحدث تصريحاته بأن بلاده عازمة على اقتلاع التنظيمات الكردية التي وصفها بـ«الإرهابية» في كل من سوريا والعراق، ملمحا إلى عملية برية واسعة لم يحدد موعدها لكن إطلاقها يبقى مسألة وقت لا غير.

مدينة القامشلي واتجهت نحو قواعد أمريكية في تل بيدر وقسرك جنوبي الحسكة»، موضحا أن هذه القافلة هي السادسة خلال الشهر الحالي التي تدخل إلى المنطقة المضطربة بالتزامن مع تصعيد جوي تركي ضد معازل التنظيمات الكردية السورية المسلحة.

ويُدعم التحالف الدولي الذي تقوده واشنطن قوات سوريا الديمقراطية التي تشكل وحدات حماية الشعب الكردية عمودها الفقري والتي شكلت ولا تزال رأس الحربة في الحملة ضد تنظيم الدولة الإسلامية.

وتأتي التعزيزات العسكرية للتحالف بينما تستعد تركيا لشن هجوم بري واسع بعد حملة جوية مكثفة على معازل المسلحين الكرد الذين تتهمهم تركيا بالمسؤولية

عن تفجير اسطنبول

في ١٣ نوفمبر الحالي الذي قتل فيه ٦ أترك وأصيب فيه العشرات ونفت التنظيمات الكردية السورية وحزب العمال الكردستاني أي صلة لهما بالتفجير.

وكانت واشنطن قد

حدّرت تركيا من أي هجوم عسكري جديد في شمال سوريا، معتبرة أن العملية العسكرية التركية تعرض قواتها للخطر. كما دعت روسيا أنقرة إلى ضبط النفس، لكن موقف القوتين العالميتين المتدخلتين في النزاع السوري بدا باردا كمن يعطي ضوء أخر للقوات التركية للمضي في خطتها.

ويتوجس كرد سوريا من أن يكونوا كبش فداء لصفقات تجري في غرف مغلقة بين روسيا ودمشق وتركيا، بينما يشعرون في الوقت ذاته بأن الحليف الأمريكي خذلهم مجددا.

وأشار المرصد السوري كذلك إلى أنه رصد يوم الجمعة دخول تعزيزات عسكرية للتحالف إلى مناطق انتشار وسيطرة قوات سوريا الديمقراطية (قسد) تم استقدامها

التحالف الدولي الذي تقوده واشنطن يدعم قوات سوريا الديمقراطية



الخيار الوحيد هو المقاومة ومواجهة العملية العسكرية التركية

✽ المرصد-فريق الرصد والمتابعة

أشار القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية الجنرال مظلوم عبيدي خلال مقابلة تلفزيونية لقناة «روسيا اليوم»، إلى أن الدولة التركية ومنذ فترة طويلة تحاول بدأ عملية برية، وأن أردوغان صرح عنها بشكل علني بأنهم سيقومون بها في كوباني ومنبج وتل رفعت. مؤكداً على أن الخيار الوحيد هو المقاومة ومواجهة العملية العسكرية التركية أن بدأت.

العملية العسكرية التركية مرهونة بالموقف الأمريكي والروسي

الجنرال مظلوم عبيدي قال: تركيا تريد إختبار الجميع عبر هذه العملية وتستعد للقيام بهذه العملية، لكن من دون موافقة روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية لن تبدأ هذه العملية، إذا كان الموقف الروسي والأمريكي ضعيف فإن تركيا ستبدأ بالعملية العسكرية على الأرض نحن وشعبنا خيارنا الوحيد هو المقاومة وسنحارب سوية إذا بدأت العملية التركية، وليعلم الجميع إذا بدأت تركيا بعملية عسكرية في مكان ما فلن نقف مكتوفي الأيدي، ولأجل أن نحمي شعبنا سنتخذ جميع التدابير، ولن تقتصر الحرب في مكان محدد بل ستشمل كل المناطق، وستشعل على طول الحدود. ✽ الجميع سيتضرر من هذه الحرب ليس فقط نحن وشعبنا، وسيكون هناك وضع جديد. الهجمات التركية مستمرة لأن المواقف الدولية الروسية والأمريكية ضعيفة حتى الآن، تركيا تشن هجمات همجية، وتخرق الاتفاقيات، التي وقعتها مع كل من روسيا وأمريكا بخصوص سوريا، لا يلتزم النظام التركي، أنهم يجتازون الحدود ويقصفون بعمق ٧٠ كلم، يقصفون للمؤسسات، والقوات المشتركة، يجب وضع حد لذلك. ✽ لو كان الموقف الأمريكي واضحاً لما تجرأت تركيا قصف المنشآت الحيوية، وقصف القوات المشتركة. ✽ ✽ أردوغان ليس لديه أوراق قوية لابتزاز الجميع، إذا رغبت أمريكا وروسيا يستطيعون إيقاف الهجوم التركي. ✽ ✽ نتواصل مع الجانب الأمريكي ولدا وزارتي الدفاع والخارجية الأمريكية مواقف بأن لا تقوم تركيا بهذه المغامرة، أريد القول بأن تركيا تتبع سياسات همجية، يجب أن يكون هناك موقف حاسم يوقف تركيا عند حدودها.

نحن ملتزمون بكل التفاهات

* شروط تركيا كما السابق، نحن ملتزمون بالتفاهات، ومستعدون لتطبيق كل التفاهات التي حصلت بين اردوغان وروسيا في سوتشي، وتلك التي حصلت بينها وبين الولايات المتحدة في عام ٢٠١٩، نحن ملتزمون دائماً بخفض التصعيد وعدم خرق تلك الاتفاقيات.

* لروسيا دور أساسي في سوريا وإذا أرادت بإمكانها وقف العملية العسكرية التركية، نتواصل مع القيادة الروسية، نأمل بأن يستمر الجانب الروسي بحماية اتفاقيات خفض التصعيد، ونحن مستعدون لتطبيق جميع البنود المترتبة علينا من قبل الروس.

* جميع نشاطات قواتنا مع التحالف الدولي تم تجميدها قواتنا تحت مرمى نيران الاحتلال التركي، هذا ليس موقف وإنما حالة طبيعية طالما القصف التركي مستمر لن نستطيع القيام بعمليات مشتركة مع التحالف الدولي ضد داعش.

* استمرار الهجمات التركية تخلق بيئة أمنية خطيرة، القوات التي تقوم بحراسة السجون والمخيمات، تتعرض للقصف وهي ستدافع عن نفسها من القصف، ولن يكون بمقدورها حماية المعتقلين من عناصر تنظيم داعش، سيتعرض الجميع للخطر، لذا يجب على الدول المعنية أن تتنبه لخطورة الوضع هنا.

* الجيش السوري منتشر على الحدود بشكل رسمي، قواتنا متواجدة في الخطوط الخلفية بعيدة عن الحدود، وهذا الأمر قد تم تجاوزه وتم بضمانات روسية منذ عام ٢٠١٩، الجيش السوري متواجد والقوات الروسية متواجدة، هم معنيون اليوم بحماية الحدود السورية، على الجيش السوري أن يتخذ موقفه بالدفاع عن الحدود السورية، حماية الحدود السورية ليس فقط واجب على عاتقنا، هذا واجب على عاتق الجيش السوري أيضاً.

نتقدم بالتعازي لعوائل ضحايا الجيش السوري

* نحن على قناعة بأن الحل في سوريا هو حل سوري-سوري، لذا يجب أن يكون هناك علاقة استراتيجية بيننا وبين دمشق، هناك نقاط خلاف وهناك نقاط توافق نعمل على تقليل نقاط الخلاف لنحزق تقدماً، الهجوم التركي لم يفرق بين قواتنا وقوات الجيش السوري، قدمنا ضحايا.

* اتقدم بالتعازي لعائلات ضحايا الجيش السوري ولحكومة دمشق، عدونا لا يفرق بين السوريين، لذا علينا جميعاً أن نقاوم ونصل لحل سلمي شامل.

تلويح كردي بـ«إشعال الحدود» وأنباء عن «عرض امريكي»

الى ذلك كشفت مصادر تركية عن عرض امريكي لمنع تركيا من القيام بعملية عسكرية برية في شمال سوريا يقضي بإبعاد مسلحي «وحدات حماية الشعب» الكردية، أكبر مكونات تحالف «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد)، عن حدودها لمسافة ٣٠ كيلومتراً، بينما أفادت تقارير بأن هناك مفاوضات بين أنقرة وموسكو قد تفضي إلى موافقة روسيا على السماح بعملية عسكرية محدودة تحقق تركيا من خلالها هدفها في تأمين حدودها الجنوبية والتخلي عن الاجتياح الواسع للمنطقة.

ونقل الكاتب بصحيفة «حرييت» المقرب من الحكومة التركية، عبد القادر سيلفي، عن مصادر مطلعة، أن الولايات المتحدة تقدمت بعرض إلى أنقرة من أجل وقف التصعيد العسكري، مقابل تبديد المخاوف الأمنية. وكتب سيلفي، في مقال للصحيفة، أن العرض الامريكي يقضي بالتخلي عن فكرة العملية العسكرية البرية في شمال سوريا، مقابل

انسحاب «قسد» إلى مسافة ٣٠ كيلومتراً من الحدود السورية - التركية. وأكد أن السفير الأمريكي في أنقرة، جيف فليك، قدّم العرض في اجتماع مع وزير الدفاع خلوصي أكار، منذ أيام قليلة.

وكان المبعوث الأمريكي لشمال شرقي سوريا، نيكولاس غرانجر، نفى إعطاء واشنطن موافقة لتركيا لشن هجومها المرتقب في شمال سوريا، قائلاً إنه «تم إبلاغ أنقرة عبر سفيرنا معارضتنا الشديدة لعملياتها العسكرية». وأضاف غرانجر، في مقابلة تلفزيونية، الجمعة، أن العمليات العسكرية تقوّض جهود مكافحة «داعش»، وتهدد الاستقرار في المنطقة. وتحفظ الولايات المتحدة بنحو ٩٠٠ جندي يتمركزون خصوصاً في شمال شرقي سوريا ويعملون مع «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) التي تقودها «الوحدات» الكردية.

مواقف امريكية وروسية ودولية لعدم التصعيد

وفي هذا الإطار، قال بسام صقر، عضو المجلس الرئاسي في «مجلس سوريا الديمقراطية» (مسد) في واشنطن، إن «الهدوء النسبي» الذي تشهده مناطق شمال سوريا حالياً جاء بعد مواقف امريكية وروسية ودولية شددت على ضرورة «عدم التصعيد». وقال إن وزارة الخارجية الامريكية استدعتهم لإبلاغهم بموقف «امريكي جديد» توجّح ببيانين من وزارتي الخارجية والدفاع أكدوا «ضرورة خفض التصعيد» وشددا على «القلق البالغ» من تعريض التقدم الذي أحرزه التحالف الدولي لهزيمة «داعش» للخطر. وأضاف صقر لـ«الشرق الأوسط» أن وفد «مسد» لمس «لهجة مختلفة من المسؤولين الامريكيين، بعد أيام من انتظار تلبية طلبنا لعقد هذا اللقاء مع مسؤولي الخارجية». وأضاف أنهم تبلغوا موقفاً واضحاً بأن «إدارة الرئيس بايدن لا توافق على أي تغيير للأوضاع القائمة على الأرض». ووصف اللقاء بأنه كان «مثمراً» لناعية التأكيد على استمرار التحالف والشراكة مع الولايات المتحدة، في مواصلة التصدي لخطر «داعش»، وبأنه «لا ضوء أخضر» امريكياً للعملية التركية.

- تحذير تركي

ونشرت ولاية كيليس الحدودية مع سوريا في جنوب تركيا، السبت، تحذيراً للمواطنين من الاقتراب من البوابات الحدودية وبعض المناطق المهمة في الولاية لمدة ٧ أيام، ما اعتبر مؤشراً على احتمالات إطلاق العملية البرية أو توسيع نطاق الهجمات التركية في شمال سوريا.

وهدد إردوغان، الأسبوع الماضي، بعملية برية لاجتثاث «وحدات حماية الشعب» من شمال سوريا رداً على تفجير إرهابي في شارع الاستقلال بمنطقة تقسيم في إسطنبول، في ١٣ نوفمبر (تشرين الثاني) الحالي، تعتقد أنقرة أنه ارتكب من قبل مشتبه بهم على صلة بـ«الوحدات».

وفي أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠١٩ اتفقت تركيا مع كل من الولايات المتحدة وروسيا على إبعاد عناصر الوحدات الكردية عن حدودها الجنوبية مع سوريا لمسافة ٣٠ كيلومتراً، كشرط لوقف عملياتها العسكرية «نزع السلاح» التي أطلقتها في شرق الفرات. لكن أنقرة تقول إن الجانبين الامريكي والروسي لم يفيا بتعهداتهما بموجب مذكرتي تفاهم وقعتا في هذا الصدد.

مفاوضات بين الجانبين التركي والروسي

في الوقت ذاته، أفادت تقارير بأن مفاوضات تجري بين الجانبين التركي والروسي حول عملية عسكرية تركية محدودة النطاق لإخراج مسلحي «الوحدات» الكردية من غرب نهر الفرات خلال الأسابيع المقبلة. ونقلت التقارير عن



مصادر تركية، وُصفت بـ«المطلعة» على المفاوضات، إن «تل رفعت قد تكون من بين المواقع المستهدفة في هجوم قادم للقوات التركية». وكان وزير الدفاع التركي، خلوصي أكار، أبلغ نظيره الروسي سيرغي شويغو في اتصال هاتفي يوم الخميس الماضي أن أنقرة ستواصل الرد على الهجمات التي تستهدف المناطق المدنية في تركيا قرب الحدود السورية، بحسب بيان لوزارة الدفاع التركية.

في غضون ذلك، واصلت القوات التركية، السبت، بقذائف المدفعية الثقيلة مناطق في الجهة الشرقية لمدينة عين العرب (كوباني)، وقرية زورافا جنوب غربي المدينة، ضمن مناطق سيطرة قوات «قسد» بريف حلب الشرقي، كما تعرضت قرى جارقلي وقره موغ وزور مغار شرق المدينة، لقصف مدفعي مماثل دون ورود معلومات عن خسائر بشرية. وأفاد «المرصد السوري لحقوق الإنسان» بأن القصف جاء مع استمرار توقف القصف الجوي منذ يومين. كما قصفت القوات التركية، بقذائف المدفعية الثقيلة، مناطق في قرى زهيرية وخراب رشكي بريف المالكية (ديريك) وقرى كوزلية وشيخ علي والدرارة بريف تل تمر شمال غربي الحسكة لليوم الثاني على التوالي. وكانت القوات التركية والفصائل الموالية لها شنت، الجمعة، قصفاً مدفعياً استهدفت مناطق في بلدة منغ ومطارها العسكري وأطراف مدينة تل رفعت، إضافة لقرى البيلونية وشوارغة والمالكية وعقيبة، وقرى أبيين ومياسه بناحية شيرأوا، ضمن مناطق انتشار «قسد» وقوات النظام بريف حلب الشمالي.

غرفة عمليات مشتركة

في الأثناء، أفادت مصادر سورية (معارضة) في شمال غربي سوريا، بإنهاء فصائل «الجيش الوطني السوري» الموالية لأنقرة، كامل استعداداتها العسكرية والقتالية إلى جانب القوات التركية، ضمن غرفة عمليات مشتركة للعملية العسكرية البرية (المرتقبة) ضد قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، في شمال وشمال شرقي سوريا. وتشير المعطيات الميدانية والتجهيزات العسكرية للقوات التركية وفصائل المعارضة السورية المدعومة منها، إلى أن المرحلة الأولى للعملية العسكرية البرية المرتقبة التي تلوح بها تركيا منذ فترة، ستستهدف مناطق تل رفعت ومحيطها في شمال غربي حلب، ومناطق عين العرب (كوباني) و(منبج) شمالها. فيما واصلت القواعد العسكرية التركية بالاشتراك مع فصائل المعارضة السورية الموالية لأنقرة في مناطق (درع الفرات) و(غصن الزيتون) تجهيز غرفة عمليات مشتركة، للعملية العسكرية البرية (المرتقبة) ومطار منغ العسكري، تزامناً مع تحليق مكثف لطيران الاستطلاع التركي في أجواء المنطقة.



PYD في مؤتمر الاشتراكية الدولية:

مستعدون دوما للنضال من أجل السلام والحل السياسي

على مدار يومي الجمعة والسبت/ ٢٥ - ٢٦ نوفمبر ٢٠٢٢ عقد المؤتمر السادس والعشرين لمنظمة الاشتراكية الدولية في العاصمة الاسبانية مدريد تحت شعار "الاشتراكية قادمة" بحضور أكثر من ١٢٠ حزب ومنظمة اشتراكية وبعض رؤساء الدول ورؤساء الوزراء بالإضافة الى وفد من الاتحاد الأوروبي.

هذا وشارك في المؤتمر وفد عن حزب الاتحاد الديمقراطي PYD تألف من آسيا عبدالله الرئيسة المشتركة لحزب الاتحاد الديمقراطي PYD وممثل الحزب في اليونان والبلقان الدكتور ابراهيم مسلم، كما وحضر من الأحزاب الكردستانية وفد من حزب الشعوب الديمقراطية وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني - ايران، كذلك حزب كومالا الكردستاني - ايران.

وألقت آسيا عبدالله الرئيسة المشتركة لحزب الاتحاد الديمقراطي PYD كلمة مطولة في بداية اليوم الثاني للمؤتمر قالت فيه: "نحن حزب الاتحاد الديمقراطي نواصل نضالنا منذ سنوات طويلة على أسس الأمان والسلام

والعدالة والمساواة، حين بدأت الأزمة السورية، قدمنا مشروع الأمة الديمقراطية وأخوة الشعوب والحياة التشاركية، ودأبنا على ألا نصبح طرفاً في الحرب بيد القوى السلطوية. لم نهجم أحداً، ونضالنا هو من أجل السلام والأمان ومن أجل أن نعيش معاً كشعب شمال وشرق سوريا؛ ففي شمال وشرق سوريا ٧ قوميات نتعايش فيما بيننا، ويعيش فيها ٥ مليون شخص، لكننا تعرضنا لهجمات كبيرة، في ٢٠١٢ تعرضنا لهجوم "جبهة النصرة" وفي ٢٠١٤ شن داعش هجوماً على كوباني، لكننا سطرنا مقاومة بطولية من أجل الإنسانية في كوباني، وخلال محاربة داعش والجماعات الظلامية قدمنا أكثر من ١٠ آلاف شهيد وأكثر من ٢٠ ألف جريح، ولكن بعد حرب داعش على مناطقنا الآمنة، تعرضنا للهجوم من قبل الدولة التركية.

وتابعت عبدالله "وفي عام ٢٠١٨ شن هجوم على مدينة عفرين وبعدها على كري سبي وسري كانيه وعلى كل مكونات سوريا؛ أُستهدف من خلالها النساء أيضاً، تعرض مئات الآلاف من شعبنا للتهجير قسراً من منازلهم، والآن يعيشون في المخيمات، وتجري على مناطقنا عملية تغيير ديمغرافي، نهب تاريخ المنطقة التي يعود لألفي سنة، واعتقلت آلاف النساء اللواتي تعرضن على إثره للتعذيب. في ٢٠ الشهر الجاري، عاودت الدولة التركية شن هجمات جوية على مناطقنا بـ ٥٠ طائرة حربية و٢٠ طائرة مسيرة، جميع مناطقنا الآن تتعرض للقصف كبير، وعشرات الأشخاص فقدوا حياتهم، حتى تم استهداف الإعلام، المراكز الحيوية تعرضت للقصف؛ وبذلك مناطقنا تتعرض لهجمات إبادة. لأننا كرد نتعرض للإبادة، شعب شمال وشرق سوريا الذي قاوم ووقف في وجه داعش يتعرض للهجمات، ويستغل داعش هذه الهجمات على مناطقنا لإحياء نفسه وشن هجوم مرة أخرى، سيستعيد داعش نشاطه بعد هذا الهجوم من جديد، الآلاف من معتقلي داعش وأسرههم يوجدون في مناطقنا؛ تستهدف تركيا القوى التي تحمي مخيمات داعش عبر طائراتها؛ لذلك كل القوى الدولية مسؤولة حيال هذه الهجمات".

وفي سياق المشروع الذي يعملون عليه في شمال وشرق سوريا ورؤيتهم للحل في سوريا أكدت آسيا عبد الله على ثوابتهم في سبيل تحقيق ذلك بالقول: "لا ندعم الحرب، بل ندعم الحل السياسي، ونتخذ وحدة الأراضي السورية أساساً للحل، ونناضل من أجل نظام لا مركزي ودستور ديمقراطي، ومن أجل ضمان حق الكرد وكل شعوب المنطقة، وحرية المرأة، فالمئات من النساء فقدن حياتهن أثناء الحرب ضد داعش، واليوم تُستهدف النساء الطليعيات عبر الطائرات، منهم هفرين خلف، زهرة بركل، زينب صاروخان، جيان تولهلدان، جميعهن استهدفن بطائرات الدولة التركية. وجميع هؤلاء النساء قدن المقاومة ضد داعش، ولذلك نطلب منكم الدعم من أجل إيقاف هذه الحرب، ولإيجاد حل لضمان السلام. نطلب الدعم من أجل فرض حظر جوي على سماء مناطقنا، والدعم من أجل إيجاد حل سياسي لجميع الشعب السوري، نقول لا للإبادة، ولا للحرب".

وفي ختام كلمتها أكدت عبدالله: "نحن جاهزون دائماً للنضال من أجل السلام والحل السياسي، لم نهجم أي طرف؛ لكننا سنحمي أنفسنا وحق الدفاع عن النفس حق مشروع، نطالب كل المؤسسات والتنظيمات الموجودة هنا ورئيس الاشتراكية الأممية؛ لدعم إيقاف الحرب ضد شعبنا".

كما وتم انتخاب رئيس وزراء اسبانيا "بيدرو سانشيز" رئيساً جديداً لمنظمة الاشتراكية الدولية خلفاً لرئيسها السابق "أندياس بابانديرو".

من الجدير بالذكر أن حزب الاتحاد الديمقراطي PYD عضو في المنظمة منذ عام ٢٠١٦، ومنظمة الاشتراكية الدولية هي أكبر منظمة سياسية بعد الامم المتحدة.

كما تناولت الكثير من كلمات الوفود الحاضرة ما يحدث في روج آفا وشمال وشرق سوريا من اعتداءات وهجمات دولة الاحتلال التركي والتي تضامنت مع الشعب الكردي وشعوب شمال وشرق سوريا وادارتها الذاتية، كما وأدانت الكلمات الهجمات الوحشية لدولة الاحتلال على شمال وشرق سوريا وجنوب كردستان. ومن المزمع اصدار بيان ختامي عن المؤتمر غداً الأحد.

تعقد منظمة الاشتراكية الدولية مؤتمرها كل خمس سنوات، وقد تم انتخاب رئيس جديد للمنظمة في هذا المؤتمر، وهو رئيس الوزراء الإسباني بيدرو شانسييس، حيث استلمت إسبانية رسمياً رئاسة منظمة الاشتراكية الدولية.

إبراهيم مسلم: مؤتمر مدريد أوصل قضيتنا إلى ١٢٠ شعباً وحزباً

من جهته أكد ممثل حزب الاتحاد الديمقراطي في البلقان إبراهيم مسلم، بعد مشاركته في المؤتمر السادس والعشرين لمنظمة الاشتراكية الدولية المنعقد في مدريد، أن هذا المؤتمر يعد حدثاً دبلوماسياً، ومنصة مهمة، استطاعت من خلالها روج آفا أن تعرض موقفها بشكل صريح، وواضح، لتطرح قضيتها على أكثر من ١٢٠ حزباً وشعباً. ولمعرفة المزيد عن المؤتمر أجرت صحيفة رونا هي لقاء مع ممثل حزب الاتحاد الديمقراطي في البلقان "إبراهيم مسلم"، والذي تحدث عن مشاركته في المؤتمر قائلاً: "هذه المرة الثانية التي يشارك فيها حزب الاتحاد الديمقراطي في مؤتمر المنظمة الاشتراكية الدولية، ولكنه يشارك بشكل دوري منذ عام ٢٠١٦، في جميع اجتماعات المنظمة، التي تعقد بشكل دوري كل ستة أشهر مرة في دول مختلفة من العالم، وعادة تعقد في مقر الأمم المتحدة في جنيف أو في نيويورك".

أشار إبراهيم إلى وجود أحزاب كردية كثيرة، شاركت في المؤتمر بجانب حزب الاتحاد الديمقراطي، وكان منها حزب الشعوب الديمقراطية، والاتحاد الوطني الكردستاني، والحزب الديمقراطي الكردستاني إيران، وحزب كومه من إيران.

عرضت روج آفا قضيتها خلال المؤتمر

وتطرق إبراهيم خلال حديثه إلى الكلمة التي ألقته آسيا عبدالله، والتي تناولت فيها جميع الهجمات، والتهديدات الاحتلالية التي تعاني منها روج آفا، ومناطق شمال وشرق سوريا: "شرحت آسيا الوضع الذي تمر به المنطقة، وبدأت كلمتها بالحديث عن لمحة تاريخية لثورة روج آفا، والهجمات التي تتالت عليها من جبهة النصرة، ومرتزة داعش، وتلاها الاحتلال التركي للمناطق".

ونوه إبراهيم أن مناطق روج آفا اليوم تحت تهديد العمليات الجوية المستمرة منذ العشرين من الشهر الجاري كما بين إبراهيم أن كلمة آسيا عبدالله لم تنس النساء اللواتي حاربن مرتزة داعش والإرهاب، وقامت بذكر أسمائهن جميعاً، وعلى رأسهن ذكرت "هفرين خلف".

وشدد إبراهيم على كلمات آسيا عبد الله التي قالت فيها: "في الوقت الذي حاربنا فيه داعش، وخلصنا العالم من إرهابه، مازلنا نتعرض لإرهاب الدولة التركية".

وتطرق آسيا إبراهيم إلى وجود أكثر من ١٢ ألف سجين في مخيم الهول، والدولة التركية استهدفت بشكل

مباشر القوات القائمة على حراسة هؤلاء السجناء، والمخيم وزاد إبراهيم على كلامها: "أن هذا القصف كان بهدف إطلاق سراح هؤلاء المرتزقة، لينظموا عملياتهم من جديد، ويستمروا بالإرهاب العالمي".

توطيد العلاقات الدبلوماسية

وقد أجرى ممثلو الحزب وعلى هامش المؤتمر العديد من اللقاءات مع وزراء ورؤساء دول من أجل الوضع الراهن للمنطقة، كما ذكر لنا إبراهيم: "كان لنا عدة لقاءات منها لقاء مع وزير الخارجية للاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، ومسؤول الملف التركي في الاتحاد الأوربي وكذلك مع رئيس جمهورية الجبل الأسود ميلو ديوكانوفيش، ومع رئيس الوزراء اليوناني السابق جورج بابانديرو ومع عدد كبير من البرلمانيين والأحزاب المشاركة من دول متعددة". ونوه إبراهيم كذلك، أنه كمثل لحزب الاتحاد الديمقراطي في البلقان، استطاعوا إصدار بيانات إدانة من أغلب الأحزاب اليونانية والقبرصية، وكذلك صدر بيان من مجموعة البرلمانيين لحزب السيريزا اليوناني من الاتحاد الأوروبي.

واختتم ممثل حزب الاتحاد الديمقراطي في البلقان "إبراهيم مسلم" حديثه مبيناً أهمية هذا المؤتمر لنقل القضية الكردية: "أن هذا الحدث يعد حدثاً دبلوماسياً ومنصة مهمة حيث يمكن لروج أفا أن تعرض موقفها بشكل صريح وواضح، وبما أن حزب الاتحاد الديمقراطي جزء من المنظمة الاشتراكية الدولية، ومنه سنوصل القضية الكردية إلى أكثر من 120 دولة وشعباً، حيث تعتبر منظمة الاشتراكية الدولية أكبر منظمة سياسية في العالم بعد الأمم المتحدة".

بيان حول الحرب المستمرة ضد الشعب الكردي

يذكر أن المؤتمر السادس والعشرين لمنظمة الاشتراكية الدولية أصدر في ختام فعالياته بياناً، تم التصويت والموافقة عليه بالإجماع جاء فيه:

"دخلت الحرب المستمرة ضد الشعب الكردي في جميع أنحاء كردستان منذ عقود، مؤخرًا منعطفاً تاريخياً خطيراً يهدد وجود الشعب الكردي، ويقوض الأمن والاستقرار في هذا الجزء من العالم.

هذه الأمة، التي استطاعت هزيمة أعنف تنظيم إرهابي في تاريخ البشرية (داعش) في كردستان العراق وروج أفا (الجزء الكردي من سوريا) تواجه اليوم حرب انطلاق، تهدف إلى تدمير المجتمع الكردي بكل مكوناته، من الناحية الثقافية. والجوانب الحضارية، فضلا عن تدمير البنية التحتية بالإضافة إلى سياسة المستوطنات التي تؤدي إلى تغيير ديمغرافي في المنطقة، مما يزيد من معاناة الشعب الكردي.

الاشتراكية الدولية هي منظمة السلام والديمقراطية في جميع أنحاء العالم، لذلك نتضامن مع الشعب الكردي في نضاله من أجل حقوقه المشروعة. نطالب بوقف جميع أنواع الحرب ضد الأمة الكردية، عسكرية وثقافية واقتصادية، ونؤكد أنه لا يوجد حل عسكري لهذه القضية. نطالب بوقف فوري لجميع العمليات العسكرية التركية، لأنه يزيد من فرصة تنظيم داعش لإعادة تجميع صفوفه. لا يمكن حل هذه القضية إلا من خلال الحوار السياسي بين جميع الأطراف. مثل هذا الحل سيجلب الأمن والاستقرار إلى المنطقة، وهذا بدوره سينعكس إيجاباً على العالم كله بشكل عام وأوروباً بشكل خاص".



سميرة المسالمة:

قسد في فم الكمّاشة التركية

دأبوا منذ حوالي عامين على التلويح بالقيام بحملة برّية، تضاف إلى حملات الجيش التركي الثلاث في الشمال السوري («درع الفرات» ٢٠١٦، و«غصن الزيتون» ٢٠١٨، و«نعب السلام» ٢٠١٩، إلا أن ذلك لم يحصل بسبب عدم التوافق مع الطرفين الأساسيين اللذين يتحكّمان بالجغرافية السورية: الولايات المتحدة، المفترض أنها حليفة لتركيا (العضو في حلف الناتو). وروسيا الشريكة لتركيا في ثلاثي تحالف أستانة (مع إيران)، وفي الوقت نفسه، المتصرّف باسم النظام السوري دولياً في ملف التفاوض بين المعارضة السورية والنظام.

اللافت، هذه المرّة، أن تركيا تكرر التصريحات، لكنها

تثير تصريحات الرئيس التركي، أردوغان، القديمة - الجديدة، بخصوص اعتزامه إيجاد منطقة آمنة لبلاده في عمق الأراضي السورية بحدود ٣٠ كلم، بدعوى الحفاظ على «الأمن القومي» لتركيا، في مواجهة الخطر الذي تمثله الجماعات «الإرهابية» (بحسب تعبيره)، التي يمثلها حزب العمال الكردستاني (التركي) المتهم بسيطرته على قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، السؤال عن إمكان المضي في هذا الاتجاه، أو الإبقاء على مجرّد استهداف «قسد» بواسطة القصف المدفعي أو الجوي، الواسع والعنيف، كما يحدث حالياً.

ومعلوم أن الرئيس التركي، والمسؤولين في حكومته،

باتت تركيا تطالب بمجيء النظام إلى حدود الشمال السوري

إضعاف الطرف الكردي، بدعوى أمنها القومي، بغض النظر عن كل أطروحاتها السابقة في دعم مطالب الثورة السورية ضد النظام والحفاظ على مصالح السوريين وأولوياتهم، على الأقل، على النحو المعلن من تركيا منذ بداية الصراع في ٢٠١١، ودعمها الفصائل المسلحة، ومنها الإسلامية. في المقابل، الطرف الآخر المستهدف، أي «قسد» ومن ورأها حزب العمال الكردستاني وقوات حماية الشعب، باتت تطالب، هي أيضاً، بمشاركة النظام في الدفاع عن المناطق التي تسيطر عليها، في مواجهة تركيا، في وقت ترفض أن يشاركها النظام عوائد سيطرتها على منابع الثروة الباطنية.

هكذا بات النظام السوري بعد ما يقرب من ١٢ عاماً من الصراع، القاسم المشترك في الحلول المقترحة لحماية أمن كل من الطرفين «العدوين» لبعضهما، تركيا والقوات الكردية، وهي لا شك رسالة تؤكّد خروج الطرفين من جبهات الصراع مع النظام، بل تضعهما مع الفصائل المسلحة التي تديرها تركيا في مواجهة أو عدم تعصيدهم مصالح الشعب السوري، في كفاحه وتضحياته من أجل التغيير السياسي باتجاه الحرية والمواطنة والديمقراطية. في المقابل، لا يبدو أن الأطراف الدولية ستسير مع تركيا في خطوتها العسكرية في الشمال السوري، في حين تظن تركيا أن حراجه الموقف الدولي، والصراع الجاري في أوكرانيا، سيخففان الضغطين، الأمريكي والروسي، عنها، أو لن يمانعا خطوتها المذكورة، من الناحية العملية، لكن

هذه المرّة، أيضاً، مترافقة مع توجيه ضربات قوية ومدمّرة، وواسعة، وحتى أنها تستهدف ليس فقط قواعد عسكرية، وإنما قائمة من قيادات قوات «قسد»، وبعض محطات تكرير النفط والغاز أيضاً، ما يعني أنها ماضية في خطة متكاملة، تحيّد من خلالها الكادر القيادي ومصادر تمويله بأن معاً، في عملية تخرج من خلالها الولايات المتحدة، وتبدّد «وهم» الجانب الكردي المطمئن لوجوده تحت العبء الأمريكية في هذه المعادلة، وبذلك أيضاً تمارس مزيداً من الضغوط على الطرفين، الروسي والنظام السوري، بانتظار أخذ رضاهما، أو مشاركتتهما، أو تحييدهما، على الأقل، إزاء الخطوة التركية.

إضافة إلى ما تقدّم، حاصرت تركيا، عبر رسائل متعدّدة، «قسد» من جهة النظام أيضاً، وشجّعته ليحل مكان «قسد» في الشمال السوري، فما يلفت الانتباه في ما يجري حالياً أن معطيات أية خطوة تركية إزاء هذه المنطقة باتت مرتبطة بتوجّدها نحو استعادة علاقتها مع النظام، أي إن ثمة معادلة جديدة يجري ترسيمها للصراع (في سورية وعليها)، أحد أطرافها أن تركيا تتقبل إحلال النظام السوري في الشمال السوري، في مناطق السيطرة الكردية، بديلاً عن الحملة العسكرية.

يضع هذا الحال الوضع السوري إزاء مقاربة غريبة، فبعد أن كانت تركيا تطالب بإسقاط النظام، وتدعم المعارضة السياسية والعسكرية في هذا الاتجاه، باتت تطالب بمجيء النظام إلى الشمال السوري، أي بات كل همّها

لا يبدو أن الأطراف الدولية ستسير مع تركيا في خطوتها العسكرية

أو هيمنتها، الأحادية، في المناطق التي تسيطر عليها، وعدم سماحها حتى لقوى كردية المشاركة السياسية، وهذا يتنافى مع الديمقراطية. ثانياً، إن تلك القوات، بتابعيتها لحزب العمال الكردستاني (التركي)، جعلت من تركيا عدوّتها، أي لم تشتغل كقوة سياسية للشعب السوري، وإنما اشتغلت وفق أجندة كردية - تركية، ما أضرّ بها، وبوحدة الكرد، وبوحدة قضية الشعب السوري. ثالثاً، لم تعمل هذه القوات كمعارضة للنظام السوري، طوال فترة الصراع في السنوات الماضية، بل كانت دائماً على استعداد للتفاوض معه على مصالح ضيقة لها، أفقدتها صدقيتها كطرف معارض لنظام استبدادي.

طبعاً، يحصل ذلك كله في ظل فراغ «معارضاتي» سياسي وعسكري سوري مقيم، ناجم عن تشتت أهداف المعارضة، وغياب الإجماعات الوطنية فيها، وارتهاؤها للداعمين الخارجيين، وهذه من العوامل التي شجعت بعض الدول على إعادة فكرة تعويم النظام، ودفعت تركيا إلى الالتفات إلى النظام ككتلة واحدة، معروفة النوايا، ومحدودة الأهداف، ومرنة، في الوقت الذي تغيب فيه الصفة الأخيرة «المرونة» عن هذا النظام في تعامله مع السوريين المطالبين بالحرية والكرامة والعدالة والديمقراطية، بغض النظر عن تلاوينهم الطائفية والدينية والقومية والأيديولوجية.

*العربي الجديد

تلك الأطراف أيضاً، لن تتخذ أي إجراء حادّ اصطفايي مع «قسد» يوقف الخطوات التركية الطامحة إلى تغيير خريطة المنطقة، وتبديد قوة «الإدارة الذاتية» وتشتيت شملها.

يجدّد هذا الوضع المعقد، والصعب، طرح تساؤلات عديدة، أيضاً، على الأطراف المعنية السورية، ومثلاً، فمنذ زمن لم يكن مفهوماً، ولا منطقياً، ولا مبرّراً، انخراط تركيا في ثلاثي أستانة، أي مع الطرفين الشريكين للنظام السوري، في قتل (وتشريد) السوريين الذين تدعم معارضتهم، وتدّعي دعمهم ضد نظامهم. من جهة أخرى، أيضاً، تبرّر تركيا حملتها بحجّة الدفاع عن أمنها القومي ضد جماعات إرهابية، وتختصر هذه الجماعات بقوات «قسد» فقط، في حين يغيب الحديث عن محاربة جبهة النصرة، أو هيئة تحرير الشام، المصنّفة دولياً على أنها منظمة إرهابية؟ وماذا عن التعايش الحاصل (رغم بعض الاشتباكات) بين الفصائل المسلحة المدعومة تركيا مع هذه المنظمة المهيمنة في مناطق من سورية؟ وهذان السؤالان مطروحان على المعارضة السياسية أولاً، في مسؤوليتها عن محاباة تركيا في سياساتها في ما يخصّ المسألتين المذكورتين.

في الوقت الذي لا يمكن التقليل فيه من دور «قسد» في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) الإرهابي، فإنه أيضاً لا يمكن تجاهل أن مشكلة «قسد» الأساسية «محلية» بالدرجة الأولى، لأنها تكمن في احتكارها،



د.محمد نور الدين :

سخط تركي على قائدة «الناطو».. ما الذي يجمعنا بأمريكا؟

إظهار ما يصفه بـ«القوة الخشنة والصارمة» في سوريا والعراق وليبيا وشرق المتوسط، «نجح»؛ لهذا، «كان من الضروري أن يُصار، بعد ذلك، إلى التطبيع لتعزيز المكاسب».

ويقول إن «الغرب يتجاهل مصالح تركيا، ولا يمكن أن يُقنعها أنه يريد محاربة داعش، وهو ما دفعها إلى ممارسة سياسة «الحكم الذاتي» داخل الناطو»، وهو ما أتاح لها «فرض شروطها الخاصة داخل الحلف، بالنسبة إلى عضوية كل من فنلندا والسويد، كما أتباع سياسة متوازنة في أوكرانيا». ويضيف، في هذا المجال، أن «الطريقة الصحية والدائمة لإعادة تأهيل العلاقات مع

تتواصل النقاشات في تركيا حول اتجاه العلاقات مع مصر وسوريا، في موازاة التوتر في العلاقات التركية - الأمريكية، على خلفية دعم واشنطن للکرد. ويسود مناخ عام من الترقُّب لخطوات الحكومة، ولا سيما تهديدات الرئيس رجب طيب إردوغان المتكررة بشأن عملية عسكرية في سوريا، ومستقبل العلاقات مع القاهرة أو دمشق، وما إن كان ذلك يشكل بداية تحوُّل جديّة، أم أنه استمرار لخطوات تثبيت الاحتلال التركي في سوريا، وبناء المستوطنات، والمطالبة بالحكم الذاتي لهذه المناطق. ويرى برهان الدين دوران، المقرَّب من إردوغان، في صحيفة «صباح»، أن

الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، وتوظيفها في السياسات الداخلية، إذ إن «تطبيع العلاقات مع مصر، كما مع الإمارات والسعودية وإسرائيل، هدفه توظيفها في السياسات الداخلية.

والآن يُراد الشيء نفسه مع سوريا». والمسألة، بحسبه، ليست في أن «اليوم هو غير أمس»، بل في أنه ليست لتركيا سياسة خارجية واضحة ومحددة. «العلاقة الجيدة مع دولة ما، لم يُعدّ واضحاً معناها»، على حدّ تعبير قره علي أوغلو، الذي يرى أنه «يمكن إقامة علاقات جيّدة قائمة على الثقة مع دولة مثل أذربيجان، ولكن ليس مع قطر وروسيا». لافتاً إلى أن «أخطاء السياسة الخارجية تجعل تركيا تخسر في ملفّات اليونان وقبرص وسوريا وشرق المتوسط».

من هنا، فإن «المصافحة من دون هدف ليست سياسة ولا تعني أننا نسير إلى الأمام. نحن نحتاج إلى تحديد أهدافنا، وإلاّ فبعد أيام نخرج ونقول: أحنّينا رأسنا وتراجعنا خطوتين إلى الوراء وتصلحنا. وما الضير في ذلك؟».

من جهته، يقول مراد يتكين إن إردوغان رسم استراتيجية أمن جديدة لتركيا تتمثّل في مواجهة التهديدات خارج الحدود، وتدميرها. وهي استراتيجية بدأت، وفق الكاتب، «بعد محاولة الانقلاب في 15 تموز 2016، وبعدها بدأت عمليات درع الفرات وغصن الزيتون ونبع السلام». أمّا مؤشّرات تزايد العمليات العسكرية خلف الحدود، فكانت مع بدء تركيا، منذ عام 2016، بناء جدار باطون وأسلاك شائكة على الحدود مع سوريا. مع هذا، «تغيّرت الهرميّة العسكرية، وأصبح

الغرب، هي من خلال قبوله بالواقع الجديد لتركيا». في الإطار نفسه، يكتب إبراهيم كيراس، في «قرار»، أن «الحركة المعادية لأمريكا تطوّرت تدريجياً في بلادنا منذ الستينيات، وقد تبنتها الجماعات الاشتراكية أولاً، ومن ثمّ الإسلاميون والقوميون، وأصبحت إحدى السمات المهمّة للمجتمع التركي».

والمفارقة، بحسب الكاتب، أن «لدينا نظاماً أمنياً مشتركاً مع الغرب بسبب التهديدات والمصالح المشتركة». ومع ذلك، فإن «الغالبية العظمى من المجتمع والأدباء والمثقفين تحمل أفكاراً معادية للولايات المتحدة»، وهو ما عكسته وسائل الإعلام المؤيّد للحكومة، بالقول إن العملية العسكرية التركية في شمال سوريا والعراق «أطلقت النار على أقدام الولايات المتحدة»، وعبر عنه أيضاً وزير الداخلية برفضه رسالة التعزية الأمريكية.

ووفق كيراس، فإن «تركيا تشعر بالقلق من الدعم الأمريكي للکرد في سوريا، والدعوة إلى إنشاء دولة لهم هناك، ما يمثّل موقفاً مشتركاً لكلّ من سيصل إلى السلطة في تركيا».

لكنّ الكاتب لا يتفق مع الحكومة بتجاهل الدعم الروسي للکرد، حيث فتحت روسيا مكتباً لهم في العاصمة موسكو. ويذكر كيراس بأنه «على رغم المواقف الغربية المعادية لتركيا، إلاّ أن أنقرة لم تفكّر في الخروج من المنظومة الأمنية الغربية، لأن العلاقة ليست عاطفية بل عقلانية».

في المقابل، ينتقد مصطفى قره علي أوغلو، في مقالة بعنوان «سياسة صفر»، مواقف إردوغان من

استراتيجية الأمن القومي التركية هي نسخة عن استراتيجية امريكا بعد 11 أيلول

إدلب إلى حاقورق على الحدود الإيرانية». ويشكك أورشان بورصه لي، في «جمهوريات»، في رغبة إردوغان المصالحة مع السيسى والأسد، للأسباب التالية:

- «أسس إردوغان الجيش السوري الحر لتدمير الأسد، لكنه لم ينجح. فلجأ إلى تأسيس الجيش الوطني التركي. تصوّروا أن سوريا قامت بفعل ذلك في تركيا...

- يسيطر إردوغان تقريباً على كامل الشريط الحدودي مع سوريا، بعمق يبلغ بين ١٥ إلى ٣٠ كيلومتراً، حيث تنتشر جماعات مسلحة معادية للحكومة السورية. سيقول إردوغان للأسد: إنني أدافع عن وحدة سوريا. هل هذا معقول؟ لنفترض أن الأسد قال له: تعال لتتعاون ضدّ الكرد والجماعات المسلحة، وليُنسحب الجيش التركي من سوريا، فهل سيتجاوب

أم سيقول إنه يجب منح الأراضي، حيث الجيش الوطني، حكماً ذاتياً؟ هل يمكن تصديق أن إردوغان سيُسحب جيشه من سوريا، وفي هذه الظروف؟ - إردوغان لا يريد لقاء الأسد، وإلا لِمَ تأجيل اللقاء إلى ما بعد الانتخابات؟ هذا يعني المزيد من التصعيد وبناء المستوطنات في سوريا الخاضعة لـ«الوطني» وللجيش التركي.

- مثل هذه السياسة التركية تساعد الولايات المتحدة على تفكيك سوريا. وربما هذا هو المطلوب».

* من ملف : شمال سوريا: مفاوضات ما قبل الحرب
* صحيفة «الاخبار» اللبنانية

قادة القوات المسلحة تابعين لوزير الدفاع وليس لرئيس الأركان، وهذا كان أمراً مهماً بعدما كان هيكل الجيش شبه مستقل منذ انقلاب ١٩٦١».

ويرى يتكين أن «نقطة البداية في افتراق تركيا عن الولايات المتحدة، كانت معركة كوباني ٢٠١٤، وتفضيل امريكا الكرد على تركيا». ويسرد يتكين بعض محطات الخلاف مع واشنطن، بالقول إن «دونالد ترامب استبعد تركيا من مشروع طائرات «إف-٣٥»، وبدأ يضغط على الليرة التركية». لهذا، فإن «استراتيجية الأمن القومي الجديدة لإردوغان بتدمير العدو خارج تركيا، هي نسخة عن استراتيجية الولايات المتحدة بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠١١. فامريكا تبني

جداراً مع المكسيك وتركيا تبني آخر مع سوريا».

وفي «ميليبات»، يتساءل تونجا بينغين عمّا إن كانت امريكا عدوّاً لتركيا أم لا، قائلاً إن «أنقرة تقاتل في

سوريا ضدّ واشنطن وموسكو، ومن دون الأخيرتين لا يمكن القيام بعملية عسكرية». ويضيف أن تركيا «تتبع ديبلوماسية الصبر، فلو كانت روسيا وامريكا نفذتا اتفاقاتهما معها، لما كان هناك مسلحون كرد في شمال سوريا».

ويرى بينغين أن «ادعاء الولايات المتحدة أنها تقاتل ضدّ داعش، هراء أو غطرسة. فهي التي تستخدم داعش لتغيير خرائط المنطقة، وفتح مساحة إرهابية لمقاتلي حزب العمال الكردستاني». ويقول إن «العملية العسكرية التركية قائمة، وهي مسألة وقت. إنها مسألة حياة أو موت بالنسبة إلى تركيا، لذا عليها أن تعمل على السيطرة بشكل نهائي على المنطقة من



شورش درویش:

العدوان التركي مجدداً

لمسار التحقيقات المتصلة بالخليّة التي تقف وراء هجوم إسطنبول، إذ أن المعلومات حول خلفية منقّدة الهجوم بدأت تتكشف؛ فالمنقّدة أحلام البشير تنحدر من متن عائلي منخرط في تنظيم "داعش"، ولديها ثلاثة أشقاء حيدوا وهم يقاتلون في صفوف التنظيم، فضلاً عن أنها تزوّجت من ثلاثة عناصر في التنظيم، ما يعني أن كل ما قدّمته الحكومة في شأن الهجوم قد يتحوّل لمثار جدل ومساءلة ومنافسة حزبية وانتخابية، وعليه فإن الذهاب للحرب قد يقي الفريق الحكومي المتورّط أو المتستّر على الهجوم من طوفان الأسئلة والاستفهامات المتّصلة بالحادثة.

على طريقة لاعب الخفّة المبتدئ أخرجت الحكومة التركية من قبعتها ما وجدته ذريعة مناسبة لشن عدوان جديد على شمال شرقي سوريا، وبطبيعة الحال بدا الأداء التركي مكشوفاً وخالياً من أي إبهار أو إقناع للرأيين الدولي والمحليّ. ذلك أن تفجير إسطنبول جاء أقرب إلى عرض ركيك ومثير لسخرية الأتراك أنفسهم الذين يميّزون بدورهم بين أعمال العنف الحقيقية، وبين دسائس الدولة العميقة، أو حتى تسترّها على الجناة الفعليين في حالات سابقة. فوق ذلك يمكن تفسير الاستعجال التركي لإطلاق عملية "المخلب_السيف" على أنه تعمية وتجاهل

ثمة قناعة تتشكل بأن هناك ضوء أخضر ممنوح للأتراك في سماء المنطقة

التركي مفادها أن الرد والانتقام التركيين يعبران عن قوّة الحكومة.

المريب هو ما أقدمت عليه الطائرات الحربية التركية البارحة من استهداف لقوات حماية مخيم الهول، ما أفضى إلى فوضى داخل المخيم، وتمكن البعض من الفرار، الأمر الذي يرمي إلى تشتيت قوات سوريا الديمقراطية، التي تحاول التركيز على تطويق الاعتداءات وتناجها، وأما المخيف هو إقدام تركيا على استخدام أسلحة محظورة دولياً، وفق تأكيدات لـ"قسد" عن استخدام "أسلحة كيميائية" في قرية طاط مرآش بريف عفرين.

في المقابل تبدو الاستجابة الأمريكية والروسية للمطالبات الرامية إلى إيقاف العدوان ضعيفة للغاية قياساً إلى وحشية الغارات وطبيعة الأهداف، وفي واقع الأمر تسعى روسيا، رغم رفضها للعدوان التركي وشنّ حرب برية، إلى مواصلة الضغط على "قسد" لثنيها عن التحالف مع الولايات المتحدة ودفعها إلى أحضان دمشق بلا مقابل، في الوقت الذي يكثر فيه التساؤل حول ما تمّ الاتفاق عليه تحت الطاولة في أستانا، في حين حاولت الولايات المتحدة الجنوح إلى استخدام لغة دبلوماسية خالية من أي مضامين صارمة إزاء

على أي حال، لن تدعم الحكومة التركية الذرائع لشن عدوان جديد على شمالي سوريا وكردستان العراق، سواء وقع هجوم في إسطنبول أم لم يقع، وهو ما حصل بالفعل عبر احتكامها في نهاية المطاف للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة واستخدامه على نحو متعسف، وقد كان من المتوقع أن تجنح تركيا إلى التصعيد بتوافر الذرائع أو انعدامها بالنظر إلى اقتراب موعد الانتخابات الحاسمة في حزيران ٢٠٢٣، وتطلّع التحالف الحاكم إلى رفع القضايا الأمنية إلى مصافي القضايا الأكثر إشغالاً للنقاش العام على حساب الموضوعات الاقتصادية والمعاشية وارتفاع نسب التضخم.

ومنذ ليل العشرين من هذا الشهر، بدأت تركيا شن هجمات عنيفة على طول المناطق الواقعة جنوب الشريط الحدودي التركي لتطال أكثر من ٤٥ موقعاً، فيما بدا أن بنك الأهداف العدوانية شمل بنى تحتية أساسية، من ذلك مشفى الأطفال في كوباني، وآبار ومحطات نفط ومحروقات، وصوامع حبوب، ومناطق سكنية، ما يشي بأن العدوان يسعى إلى تحطيم الاستقرار النسبي القائم، وترويع المدنيين نتيجة عدم اقتصار القصف الجوّي والمدفعي على النقاط العسكرية، وإلى نشر صورة دعائية مضلّة في الداخل

من المفيد أن تجمد قسد حربها على داعش إلى حين

والمناطق المهذّدة وحماية السكان، وقد يكون من المفيد أيضاً عدم الانجرار إلى حيث ترغب تركيا في أن تتطوّر المعارك لتصبح حرباً واسعة تمنح حكومة الحرب التركية فرصة تصدّر المشهد داخلياً، وأما التواصل مع واشنطن وموسكو لأجل ثني تركيا ببقى الجهد الأمثل، مع الأخذ بالحسبان مسألة قطع الطريق على تركيا التي تسعى إعلامياً إلى تشكيك "قسد" والقوى المحلية والسكان من جدوى التحالف مع واشنطن والتفاهم مع موسكو.

ثمة قناة تتشكّل بأن هناك ضوء أخضر ممنوح للأتراك في سماء المنطقة، فيما لا إشارات سوى أكاذيب الإعلام التركي عن احتمالية التحصّل على ضوء آخر على الأرض، وإذا كان توقف الهجمات بالطائرات والمسيرات متوقّعا فإن الحكمة تقتضي الاستعداد لجولة جديدة من الأعمال العدائية قبيل موعد الانتخابات التركية؛ فالحرب وفق منطق الحكومة التركية هي امتداد للانتخابات، تحريفاً لمقولة العسكري البروسي كلاوسفيتز الأثيرة "الحرب هي امتداد للسياسة بوسائل أخرى".

*نورث بريس

الهجمات خصوصاً وأن الشكوك بدأت تتنامى حيال فاعلية الاستراتيجية الامريكية في سوريا التي تزداد غموضاً والتباساً، رغم أن موقفها الرفض لأيّ عملية عسكرية برية يبدو ثابتاً منذ تولّي الديمقراطيين الحكم في واشنطن، وهو موقف لا يشدّ عما تقوله موسكو بطبيعة الحال.

بمعزل عن لغة الضامنين الضعيفة، فإن الأمر الواضح بجلاء هو سطوع الضوء الأخضر فيما يخصّ الضربات الجوية والقصف المدفعي عبر الحدود، ما يعني أن تركيا تحتكم على رخصة مزاولة القتل والتدمير دون حساب، طالما أن الحرب لن تفضي إلى احتلال المزيد من الأراضي، لكن هذه الرخصة لا تكاد تشبع نهم الرئيس التركي الذي يشير مراراً إلى وجوب شن عملية بريّة، لا سيما في كوباني ومنبج، فيما الترجيح يذهب إلى وجود رغبة تركية في احتلال كوباني لما لها من موقع رمزيّ في النضال الوطني للتخلّص من إرهاب داعش، فضلاً عن أن استهدافها لرمزيتها الكردية تزيد من فرص إقناع الاتجاهات الفاشية والقومية التركية بأهمية التصويت للعدالة والتنمية.

من المفيد أن تجمّد "قسد" حربها على "داعش" إلى حين؛ فالمفاضلة تستوجب التفرّغ لحماية الحدود

مرصد الرؤى والقضايا العالمية



المخاطر المحتملة التي ستعيد تشكيل السياسة العالمية في 2023

✳️ إيكونوميست إنتليجنس يونت

نشر موقع "إيكونوميست إنتليجنس يونت"، تقريراً بعنوان "توقعات المخاطر لعام 2023"، في نوفمبر 2022. أكد التقرير أن هناك عشرة مخاطر محتملة قد يؤدي حدوثها في العام المقبل إلى تباطؤ في النمو الاقتصادي العالمي أو حتى حدوث ركود اقتصادي في العالم، مشيراً إلى أن هذه المخاطر مرتبطة بالصراعات الدولية الراهنة، وعلى رأسها الحرب في أوكرانيا، والتوترات بين واشنطن وبكين حول تايوان، والأوبئة، وسياسات البنوك المركزية بشأن أسعار الفائدة، والاضطرابات الاجتماعية، والحروب الإلكترونية، وسياسة صفر كوفيد الصينية.

مسارات مقلقة

يمكن استعراض المخاطر العشرة التي تحدث عنها التقرير وانعكاساتها على السياسة العالمية عبر ما يلي:

1- تفاقم أزمة الطاقة في أوروبا بالشتاء لقطع روسيا الإمدادات:

أوضح التقرير أن من المحتمل حدوث تفاقم بأزمة الطاقة في أوروبا بنسبة كبيرة، مضيفاً أن تأثير ذلك سيكون كبيراً جداً خاصةً أن روسيا عمدت إلى قطع إمداداتها من الطاقة، سواء كلياً أو جزئياً، وأوقفت تدفق الغاز إلى ١٢ دولة في الاتحاد الأوروبي. ووفقاً للتقرير، إذا أدى الشتاء القارس المقبل إلى طلب فوق المتوسط على الغاز، فإنه يمكن لأوروبا أن تستنفد احتياطياتها من الغاز الطبيعي في وقت مبكر، وبالطبع ستفشل في تجديدها، وهو ما سيؤدي إلى ركود قد يمتد إلى عام ٢٠٢٤.

وبحسب التقرير، فإن الركود المتوقع سيكون معتدلاً، مع انكماش الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو بنسبة ٠.٤٪ في العام المقبل. وطبقاً للتقرير، ستضطر أجزاء كبيرة من القطاع الصناعي إلى ترشيد استخدام الطاقة وتقليل القوى العاملة، وهو ما سيؤدي في النهاية إلى توقف سلاسل التوريد. ونوه التقرير كذلك أن ارتفاع أسعار الطاقة قد يؤدي كذلك إلى زيادة حالات الإفلاس؛ حيث ستصبح الشركات غير مربحة. ولفت التقرير إلى أنه يمكن للحكومات في أسوأ الأحوال تقنين استخدام الطاقة بقوة، وهو ما سيؤدي إلى موجات من انقطاع التيار الكهربائي.

وأكد التقرير أنه يمكن للحكومات أيضاً وقف حماية الأسعار للأسر، وزيادة تكاليف التدفئة بشكل أكبر، فيتفاقم الفقر وتآكل القوة الشرائية للمستهلكين. وشدد التقرير على أن انهيار تضامن الاتحاد الأوروبي يعد خطراً إضافياً وارد الحدوث وفقاً لذلك السيناريو؛ حيث من المحتمل أن توقف الدول الأعضاء تدفقات الغاز إلى جيرانها أو تقللها لمنع النقص المحلي. وأوضح التقرير أنه بالنظر إلى مستوى الاعتماد الكبير على الغاز الروسي، فإن أوروبا الوسطى وألمانيا والنمسا ستكون الأكثر تعرضاً لركود عميق في مثل هذا السيناريو.

٢- تزايد ارتفاع أسعار السلع وانعدام الأمن الغذائي في العالم:

رأى التقرير أن احتمالية زيادة ارتفاع أسعار السلع الأساسية وانعدام الأمن الغذائي العالمي قائمة بنسبة كبيرة، لافتاً إلى أن تأثير ذلك سيكون كبيراً أيضاً. ووفقاً للتقرير، تشير نماذج تغير المناخ إلى زيادة وتيرة الظواهر الجوية المتطرفة، مضيفاً أن موجات الجفاف الشديدة والحر في أوروبا والصين والهند والولايات المتحدة في عام ٢٠٢٢ ساهمت في ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية.

يُضاف إلى ذلك، بحسب التقرير، أن الحرب بين روسيا وأوكرانيا - وهما من أكبر مصدري المنتجات الزراعية في العالم - أدت إلى ارتفاعات حادة في الأسعار ومخاطر تسببت في حدوث نقص عالمي في الحبوب والأسمدة في عام ٢٠٢٣. وعليه قد يواجه العالم - طبقاً للتقرير - فترة طويلة من نقص المحاصيل وارتفاع الأسعار، وهو ما سيزيد مخاطر انعدام الأمن الغذائي أو حتى حدوث مجاعات.

٣- تدخل الولايات المتحدة في الحرب المحتملة بين الصين وتايوان:

أكد التقرير أن احتمالية اندلاع صراع مباشر بين الصين وتايوان وإجبار الولايات المتحدة على التدخل متوسطة، مشيراً إلى أن تأثير هذا الأمر سيكون كبيراً جداً. ورأى التقرير أنه على الرغم من أنه من غير المحتمل حدوث صراع مباشر بين الصين وتايوان، فإن التوترات بين الجانبين تصاعدت عندما قامت بكين بعمليات عسكرية بعد زيارة رئيسة مجلس

النواب الأمريكي "نانسي بيلوسي" لتايوان في أغسطس الماضي. ونوه التقرير أن الإجراءات المضادة التي اتخذتها الصين تضمنت مناورات عسكرية بالذخيرة الحية داخل وحول المياه الإقليمية لتايوان. ووفقاً للتقرير، على الرغم من تكرار الحكومة الأمريكية تأكيد أن نهجها الدبلوماسي تجاه تايوان لم يتغير، فإن الصين تتخوف بشكل متزايد من طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة وتايوان، لا سيما في ظل العداء الحاد تجاه الصين في الكونجرس الأمريكي. وبحسب التقرير، يقلص اعتماد الصين على أشباه الموصلات التايوانية، إلى جانب المخاوف من حدوث رد فعل أمريكي قوي على التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا، من مخاطر الغزو العسكري الكامل. ومع ذلك، فإن التدريبات العسكرية الأخيرة التي قامت بها الصين والرد التايواني عليها، يزيدان - طبقاً للتقرير - من خطر سوء التقدير، الذي قد يتحول إلى صراع أوسع. وأكد التقرير أن هذا الصراع المحتمل من شأنه أن يقضي على اقتصاد تايوان، بما في ذلك صناعة أشباه الموصلات، التي تعتمد عليها سلاسل التوريد العالمية. وشدد التقرير كذلك على أن هذا الأمر قد يُنذر بامتداد المخاطر إلى الولايات المتحدة وأستراليا واليابان، وهو ما سيؤدي إلى اندلاع صراع عالمي كارثي.

ع- تصاعد الاضطرابات الاجتماعية في العالم نتيجة التضخم:

شدد التقرير على أن احتمالية تفاقم التضخم العالمي وتصاعد الاضطرابات الاجتماعية كبيرة جداً، ولكن بمعدل تأثير متوسط، وفق ما ذكر التقرير. وأوضح التقرير أن الضغوط التضخمية المستمرة، الناجمة عن اضطرابات سلسلة التوريد والتدخل العسكري الروسي في أوكرانيا، تؤدي إلى ارتفاع التضخم العالمي، الذي بلغ أعلى مستوياته منذ التسعينيات. ووفقاً للتقرير، فإنه إذا ارتفع التضخم أعلى بكثير من زيادات الأجور، بشكل يجعل من الصعب على الأسر الفقيرة شراء السلع الأساسية، فإن ذلك قد يؤدي إلى حدوث اضطرابات اجتماعية. ونوه التقرير بوقوع احتجاجات في الهند والإكوادور والأرجنتين لهذا السبب. وبحسب التقرير، قد تدفع الاحتجاجات العمال في الاقتصادات الكبرى، إلى تنسيق إضرابات واسعة النطاق للمطالبة برواتب أعلى تتناسب مع التضخم. ولفت التقرير إلى أن مثل هذه الحركات، على غرار تلك التي أثرت على الخدمات الحيوية في المملكة المتحدة مثل الموانئ والخدمات البريدية والسكك الحديدية، يمكن أن تشمل الصناعات بأكملها وتمتد إلى قطاعات أو بلدان أخرى، وهو ما سيعوق النمو الاقتصادي العالمي، وفق ما ذكر التقرير.

0- اضطراب الدول لفرض إغلاق حال تفشي الأوبئة مجدداً:

أوضح التقرير أن احتمالية حدوث ركود بالاقتصاد العالمي نتيجة لظهور متحور جديد لفيروس كورونا متوسطة، ولكن تأثير هذا الأمر سيكون كبيراً جداً، وفق ما ذكر التقرير. وأوضح التقرير أنه في خضم عدم المساواة في الحصول على اللقاح العالمي، وتداعيات الوباء، وتراخي السياسات الحكومية، فإنه من المتوقع ظهور متغير جديد من فيروس كورونا في أواخر عام ٢٠٢٢ أو أوائل عام ٢٠٢٣. وبحسب التقرير، لا ترتبط المخاطر فقط بفيروس كورونا، ولكن يحذر الخبراء من أن الأمراض المعدية الأخرى، قد تظهر قريباً مثل فيروس جدري القرد. وطبقاً للتقرير، إذا ظهر فيروس خطير آخر بخلاف فيروس كورونا، فقد تفرض الدول المتقدمة تدابير الإغلاق، وقد يعود حظر السفر، وسيقلص انتعاش السياحة، وهو ما سيؤدي إلى انخفاض الأسواق المالية والخدمات ومبيعات التجزئة. وأكد التقرير أنه سيتم كذلك إعادة ضبط حملة التطعيم، إذا كان على منتجي اللقاح أن يبدؤوا من الصفر، وسيعود الاقتصاد العالمي إلى الركود، بحسب ما ذكر التقرير.

٦- شلل البنية التحتية للاقتصادات نتيجة الحرب الإلكترونية:

رأى التقرير أن احتمالية حدوث شلل للبنية التحتية للاقتصادات الكبرى نتيجة الحرب الإلكترونية بين الدول متوسطة، ولكن تأثير ذلك سيكون كبيراً جداً، وفق ما ذكر التقرير. وأوضح التقرير أن التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا والتوترات المحيطة بتايوان، زادت من احتمال وقوع الهجمات الإلكترونية بين الدول. وأشار التقرير إلى أنه بالنظر إلى ارتفاع تكاليف الصراع العسكري المباشر وصعوبة تحديد مرتكبي الهجمات الإلكترونية، فإن من المرجح أن يتخذ أي تصعيد عسكري في البداية، شكل الحرب الإلكترونية.

ووفقاً للتقرير، يمكن أن يحدث ذلك من خلال حدوث انهيار كامل للعلاقات الدبلوماسية بين بعض الدول، بشكل قد يؤدي إلى سلسلة متزايدة من الهجمات الإلكترونية المتبادلة التي تستهدف البرمجيات التي تتحكم في البنية التحتية للدول. ونوه التقرير أن إغلاق الشبكة الوطنية للكهرباء على سبيل المثال نتيجة هجوم سيبراني، سيؤدي إلى تعطيل العمليات التجارية بشدة.

٧- فصل اقتصادات العالم حال تدهور علاقات الصين والغرب:

شدد التقرير على أن احتمالية حدوث المزيد من التدهور في العلاقات بين الغرب والصين وتسبب ذلك في فصل كامل للاقتصاد العالمي متوسطة، ولكن تأثيره سيكون كبيراً، وفق ما ذكر التقرير. وأكد التقرير أن الديمقراطيات الغربية، ولا سيما الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، تشعر بالقلق بشأن دعم الصين لروسيا عقب التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا.

وفي موازاة ذلك، تشعر الصين - بحسب التقرير - بالقلق إزاء العلاقات بين الولايات المتحدة وتايوان، والجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لإقناع الديمقراطيات الأخرى بالضغط على بكين باستخدام قيود على التجارة والتكنولوجيا والتمويل. وطبقاً للتقرير كذلك، اتخذ الاتحاد الأوروبي موقفاً تصادميةً متزايداً تجاه انتهاكات الصين لحقوق الإنسان في شينجيانج، والمعاملة غير المتساوية لشركات الاتحاد الأوروبي والصين.

ورأى التقرير أنه يمكن للصين الشروع في مناورات عسكرية في بحر الصين الجنوبي، وعلى الأرجح في تايوان، بشكل قد يؤدي إلى تفاقم التوترات ودفع الغرب الاتحاد الأوروبي إلى فرض قيود تجارية واستثمارية شاملة على الصين. ونوه التقرير أنه من شأن هذا الأمر أن يجبر بعض الأسواق والشركات على الانحياز لأحد الأطراف. ورداً على ذلك، يمكن أن تمنع الصين - وفقاً للتقرير - صادرات المواد الخام والسلع التي تعتبر حيوية للاقتصادات الغربية، مثل العناصر الأرضية النادرة، وبالطبع سيكون لهذا الأمر آثار اقتصادية كارثية.

٨- مواصلة البنوك المركزية في العالم تسريع وتيرة رفع الفائدة:

أوضح التقرير أن احتمالية حدوث ركود عالمي نتيجة التشديد النقدي القوي متوسطة، لافتاً إلى أن تأثير ذلك سيكون متوسطاً أيضاً. وأوضح التقرير أن البنوك المركزية الرئيسية قد ترفع أسعار الفائدة سريعاً، في محاولة لترويض التضخم المتزايد في معظم دول العالم. وأشار التقرير إلى أنه من شأن هذه الإجراءات أن تؤدي إلى زيادة حادة في أسعار الفائدة الطويلة الأجل؛ ما سيؤدي إلى زيادة تكاليف الاقتراض. ونوه التقرير أن التصاعد المستمر للتضخم قد يدفع البنوك المركزية، إلى الحفاظ على سياسات صارمة من شأنها تقويض القوة الشرائية للأسر، في ظل ارتفاع أسعار الطاقة والسلع.

ووفقاً للتقرير، فإنه وسط عوامل أخرى مزعجة للاستقرار، مثل الحرب في أوكرانيا، واضطرابات سلاسل التوريد،

وسياسة صفر كوفيد الصينية، فإن هذا الوضع يمكن أن يؤدي إلى ركود عالمي. وبحسب التقرير، ففي الدول المتقدمة، يمكن أن يتعمق التباطؤ الاقتصادي، وهو ما سيؤدي إلى انهيار سوق الأصول انهياراً من شأنه أن يؤثر على النمو العالمي. وطبقاً للتقرير، فإنه في الأسواق الناشئة، قد يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى انخفاض حاد في قيمة العملة؛ ما يزيد مخاطر التخلف عن سداد الديون السيادية، كما حدث في سريلانكا في أبريل الماضي.

9- استمرار سياسة صفر كوفيد الصينية حتى منتصف ٢٠٢٣:

نوه التقرير أن احتمالية حدوث ركود حاد في الاقتصاد العالمي نتيجة سياسة صفر كوفيد الصينية ضعيفة، ولكن تأثيره سيكون كبيراً، وفق ما ذكر التقرير. وأكد التقرير أن الحكومة الصينية لا تزال تعتقد أن إجراءات احتواء فيروس كورونا ضرورية؛ لذلك من المتوقع استمرار سياسة صفر كوفيد الصينية حتى منتصف عام ٢٠٢٣. وشدد التقرير على أنه مع احتمال ظهور متغير آخر لفيروس كورونا هذا الشتاء، فإن إجراءات الإغلاق الصارمة في الصين تظل محتملة. ووفقاً للتقرير، يمكن أن يتسبب ذلك، إلى جانب الضعف المستمر في قطاع العقارات في الصين، ومشاكل قطاع الطاقة والجفاف الأخير، في انكماش الاقتصاد الصيني بشدة.

وبحسب التقرير، فإن هذا من شأنه أن يلقي بظلاله على النشاط الاقتصادي العالمي، ويؤدي إلى تدهور معنويات المستثمرين الضعيفة بالفعل، كما قد يُضعف أداء الأسواق المالية العالمية، ومن ثم يمكن للشركات الدولية تنويع عملياتها والاتجاه نحو مراكز التصنيع واللوجستيات غير الموجودة في الصين، التي حرصت على التعايش مع الفيروس. وطبقاً للتقرير، فإنه مع ذلك سيكون هذا مكلفاً وسيحتاج إلى التأطير بعناية، كما يمكن للسلطات الصينية الرد على ذلك، من خلال عمليات التفتيش المعززة، أو الهجوم على سمعة تلك الشركات.

١٠- تحول الحرب بين الجانبين الروسي والأوكراني لحرب عالمية:

رأى التقرير أنه على الرغم من أن احتمالية تحول الحرب بين روسيا وأوكرانيا إلى حرب عالمية ضئيلة جداً، فإنه أكد أن احتمالية حدوثها ستخلف تبعات اقتصادية كبيرة جداً على الاقتصاد العالمي. وأوضح التقرير أنه يمكن أن تصيح الحرب في أوكرانيا صراعاً عالمياً، وهو ما سيضع روسيا في مواجهة أعضاء حلف الناتو. وأشار التقرير إلى أن الحرب تنطوي على مخاطر خاصة للدول الأعضاء في الحلف المتاخمة لأوكرانيا وروسيا، التي يمكن أن تنجر إلى الصراع عن غير قصد. ولفت التقرير إلى أن روسيا جهزت قوات الردع النووي الخاصة بها، التي يمكنها استهداف البنية التحتية الحيوية، مثل خطوط أنابيب الغاز أو كابلات الاتصالات تحت البحر.

تداعيات مدمرة

وختاماً، أكد التقرير أنه في حالة الرد من قبل دول الناتو، فإنه لا يمكن استبعاد خطر سوء التقدير. وشدد التقرير على أن الدول الأعضاء، المرتقبة والحالية في الحلف، مثل بولندا ورومانيا ودول البلطيق وفنلندا والسويد، تعتبر هي نقاط الانطلاق الأكثر ترجيحاً. كذلك تعد مولدوفا نقطة اشتعال أخرى محتملة، وفق ما ذكر التقرير. ولفت التقرير إلى أن تداعيات الصراع العالمي ستكون مدمرة في هذه الحالة، مضيفاً أن الاقتصاد العالمي سيسقط في ركود عميق، مع حدوث عواقب إنسانية وخيمة ووفيات على نطاق واسع. ولفت التقرير إلى أنه يمكن لمثل هذه المواجهة، أن تتخذ شكلاً نووياً، مع عواقب وخيمة على المدن الكبرى في روسيا والولايات المتحدة وأوروبا.

* عرض: حنان نبيل /مركز انترناشيونال ريجونال



دانيال تريسمان*

الخوف من مستقبل الديمقراطية

كما هو الحال الآن، كان الغرب في ذلك الوقت مهددًا عسكريًا من قبل قوة نووية عدوانية في موسكو. اليوم، بالطبع، هناك أيضًا الصين. في ذلك الوقت، كما هو الحال الآن، كان الناس قلقين للغاية بشأن مستقبل الديمقراطية. وفي عام ١٩٨٣، نشر جان فرانسوا ريفيل كتابًا بعنوان (كيف تنتهي الديمقراطيات). وما لم يكن يعرفه هو وآخرون في ذلك الوقت هو أن الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي قد انطلقت للتو. وفي السنوات الـ ٣٥ المقبلة، سيتضاعف عدد الديمقراطيات، وسينهار الاتحاد السوفيتي. لذا فإنني أعتبر اليوم أيضًا أن الخوف من مستقبل الديمقراطية مبالغ فيه بعض الشيء. إذ تشير بعض

نحن نمرفي فترة مضطربة. تشبه إلى حد ما أوائل الثمانينيات، ففي ذلك الوقت، تعرض العالم لأزمة مالية تتمثل في صدمة أسعار النفط في أوبك. كان التضخم متفشيا وكل هذا زعزع استقرار المؤسسة السياسية القديمة. لقد رأينا ظهور الغرباء اليمينيين الذين لديهم جاذبية أكثر شعبية مثل رونالد ريغان ومارجريت تاتشر. اما على اليسار، فقد تحدى الاشتراكيون قيود الأسواق الدولية، مثل ميتران في فرنسا. اليوم لدينا أناس على اليسار، مثل توماس بيكيتي في فرنسا، الذين يطالبون بفرض ضرائب باهظة على الثروة، وفي الولايات المتحدة، تنص النظرية النقدية الحديثة على أنه يمكننا طباعة النقود بلا حدود. علاوة على ذلك،

ايضا للهجوم. لقد فقدت النخب الاقتصادية مصداقيتها بسبب الأزمة المالية العالمية.

وتعرضت وسائل الإعلام المستقلة ووسائل الإعلام الجديدة والإنترنت الجامح. لذلك لم يعودوا يتحكمون في الخطاب العام كما فعلوا من قبل. لذلك نشهد اليوم هجوماً مضطرباً على النخب، والذي يكون أحياناً له طابع فوضوي وحتى فظ. أعتقد أن هذه هي طبيعة اللحظة التي نعيشها الآن. لقد تغير العالم حقاً خلال السبعين عاماً الماضية من خلال التحديث الاقتصادي والعولمة على حد سواء. كانت هناك زيادات هائلة في الدخل والتعليم، وطفرة في التجارة والاستثمار الدوليين، وظهور وسائل الإعلام العالمية وشبكات المنظمات غير

الحكومية الكثيفة التي تروج لأشياء مثل حقوق الإنسان والناس وحماية البيئة وأشياء أخرى كثيرة.

لذلك أود أن أقول أنه كان هناك تأثيران مرتبطان للعولمة على

المستوى الكلي. أولاً، فقد أدت إلى هذا التوسع في ديمقراطية السوق. لقد رأينا الأنظمة الاستبدادية تتحول إلى حكومات ديمقراطية.

ومنذ عام ١٩٥٠، ارتفعت نسبة الديمقراطيات في العالم من حوالي ٣٠٪ إلى ٦١٪، وفقاً لبوليتي. أما التغيير الثاني فهو أنه من بين الحكومات الاستبدادية المتبقية، شهدنا تغييراً في النموذج السائد الذي يتحكمون من خلاله في السكان، من الاستبداد الوحشي والقمعي الصريح لماو أو ستالين أو حتى إيدي أمين دادا أو بينوشيه، إلى نموذج أكثر تطوراً مع سيرجي غوربيف.

وهذا النموذج، بدلاً من ترهيب السكان وإجبارهم على الخضوع، يتلاعب بالمعلومات لضمان شعبية النظام. أفكر في قادة مثل هوغو شافيز، رافائيل كوريا في الإكوادور،

الإحصائيات إلى أن الديمقراطيات وصلت إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق. ويخبرنا مؤشر بوليتي أن ٦١٪ من دول العالم هي ديمقراطيات اليوم. بينما تشير مقاييس أخرى، مثل فريدم هاوس وفي ديم، إلى أن نسبة الديمقراطيات ربما تقلصت بنحو ٤٪، وهو انخفاض طفيف. لكن هذا ليس مفاجئاً، نظراً للارتفاع غير المسبوق للموجة الثالثة، والزيادة الهائلة في عدد الديمقراطيات، وحقيقة أن العديد من البلدان التي اجتاحت هذه الموجة كانت فقيرة نسبياً ولديها خبرة قليلة في الحكومة الحرة. لذا ربما لا يزال أمام الركوند الديمقراطي طريق طويل، لكنني لا أرى تهديداً عميقاً وأساسياً لمستقبل الديمقراطية. ولا تزال الديمقراطية تحظى بشعبية كبيرة في جميع

أنحاء العالم. فقد شمل استطلاع القيم العالمية ٨٣ دولة، من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٠.

وفي كل منها، قالت أغلبية كبيرة، أكثر من ٥٧٪، إن الديمقراطية إما جيدة جداً أو جيدة إلى حد ما. لم يكن هناك بلد

يفضل نظاماً سياسياً آخر. وأعتقد أن هناك عدداً قليلاً جداً من الأشخاص في العالم ممن يريدون العيش في ظل الإسلاموية أو ديكتاتورية الأمراء الفاسدين على الطريقة الصينية.

نحن نرى الآن، مؤخراً، أن الحرب في أوكرانيا قد وحدت الغرب حقاً بطريقة واضحة جداً. ويظهر تصويت الأمم المتحدة الذي يدين روسيا أن هناك عدداً قليلاً جداً من القادة في العالم ممن يعتقدون أنه يجب السماح للدول القوية بغزو وضم جيرانها.

داخل الغرب، يمكنني القول أنه لدينا اليوم أزمة النخبة. وقد تم مهاجمة جميع النخب. الأحزاب السياسية القديمة ليست قوية كما كانت في السابق. إذ يتم تحديها من الخارج. في أوروبا، وتتعرض البيروقراطية الأوروبية

الديمقراطية هي النظام الأفضل للتعامل مع المشاكل وحلها

مفادها أن مشاركتهم في الحكومة ليست مطلوبة ؛ ولكن دمج هذا مع نهج أكثر تعقيدًا، على الأقل في بعض الأحيان، للدعاية والسيطرة على وسائل الإعلام والإنترنت. لذلك نرى تضافر بين استراتيجية التخويف والقمع وتقنيات المعلومات الحديثة.

لكن إذا نظرت إلى الحكومات الاستبدادية ككل، سترى الكثير من حالات دكتاتورية الظل، حيث يكون الهدف حقًا إقناع المواطن العادي بأنهم يعيشون في ظل نظام ديمقراطي وأن حاكمهم يقوم بعمل جيد، وإقناعه بهذه الطريقة من خلال التلاعب بالمعلومات التي يتلقاها، وتهميش الإعلام المعارض ومنع السياسيين المعارضين المستقلين حقًا من التنظيم.

لقد تحول العالم إلى عولمة بشكل كبير منذ عام ١٩٨٠، وانخفضت نسبة الأنظمة الاستبدادية في جميع أنحاء العالم من ٧٣٪ في عام ١٩٨٠ إلى ٣٩٪، وفقًا لبوليتي.

لقد أثبت العالم الرأسمالي المعولم أنه يفضي إلى الديمقراطية أكثر من الديكتاتورية.

وفي الواقع، أود أن أقول إنه ليس العولمة، بل الاكتفاء الذاتي، كما في الثلاثينيات، هو ما ارتبط بالاستبداد.. إنه عالم منزوع العولمة يجب أن نخافه. أشك في أن هذا هو ما ينتظرنا حقًا.

لكن على أي حال، لا أرى أي سبب للاعتقاد بأن الرأسمالية تشكل تهديدًا طويل الأمد للديمقراطية، على الرغم من أنها بالطبع تخلق المشاكل. فالديمقراطية هي النظام الأفضل للتعامل مع المشاكل، وفي النهاية، لحلها.

*أستاذ العلوم السياسية بجامعة كاليفورنيا

*ترجمة:عدوية الهلالي/المدى

بوتين الأول، أردوغان، فيكتور أوربان، قادة سنغافورة منذ لي كوان يو.

اذ يدعي هؤلاء القادة أنهم ديمقراطيون. وهم ينظمون الانتخابات، لكنهم يحرصون دائمًا على الفوز بها.

إنهم يشوهون المعلومات المتاحة للناخبين ويهمشون الإعلام المعارض ولا يسمحون بالمنافسة الحقيقية. لذا فهو نموذج مختلف تمامًا.

يتوافق هذا الأسلوب أكثر مع عالم الحدود المفتوحة، حيث تنظر منظمة العفو الدولية إلى كل ديكتاتور، وحيث يؤكد القضاة الغربيون على الحق في محاكمة الطغاة وأعاونهم. أو دكتاتوريون سابقون، أينما كانوا في العالم.

هذا النمط من الديكتاتورية أكثر توافقًا أيضًا مع

الاقتصادات القائمة على المعرفة والمعلومات والابتكار. لذلك نلاحظ هذا التحول من شكل من أشكال الاستبداد إلى شكل آخر بين القادة غير الديمقراطيين.

لقد وجدنا طريقة لقياس هذه الظاهرة

في البيانات، ونزعم أن نسبة «الدكتاتوريين» في تعداد الزعماء غير الديمقراطيين، قد ارتفعت من حوالي ١٠٪ في مجموعة السبعينيات لأكثر من ٥٠٪ في مجموعة ٢٠٠٨.

هذه هي الطريقة التي أرى بها الآثار الكلية للتنمية الاقتصادية والعولمة على مدى السبعين عامًا الماضية. لقد فضلوا هذا الانتشار الواسع للديمقراطية، وفي نفس الوقت قادوا الديكتاتوريين إلى تعديل أسلوب عملهم. بالطبع، هذا ليس مطلقًا، فلا يزال هناك دكتاتوريون وحشيون من الطراز القديم، مثل بشار الأسد أو زعيم كوريا الشمالية.

في الصين أيضًا، يمكن للمرء أن يقول إن الاستراتيجية لا تزال موجهة إلى حد كبير نحو نشر الخوف، وإرسال رسالة واضحة للجمهور، خاصة في أماكن مثل هونغ كونغ،



باتريك كلاسون :

الأنماط السكانية المتغيرة ستعيد تشكيل الشرق الأوسط

ستتجاوز دول المنطقة العديد من المتوسطات الديمغرافية العادية، وقد تؤثر أيضاً التحولات السكانية الرئيسية في العالم على كيفية تنافس القوى العظمى على النفوذ في المنطقة.

يحظى الأخصائيون الديمغرافيون في «إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية» التابعة للأمم المتحدة بتقدير كبير لعملهم عالي الجودة، ولا يشكل تقريرهم الصادر مؤخراً عن التوقعات السكانية في العالم استثناءً عن ذلك. فإلى جانب المعلومات الديمغرافية التفصيلية عن كل دولة عضو في الأمم المتحدة، تتضمن النسخة السابعة والعشرون تقديرات حول التغيرات التي ستطرأ على سكان كل دولة حتى عام ٢١٠٠. وتشير هذه التوقعات إلى أن الوقائع الديمغرافية - وعلاقات القوة أيضاً على ما يفترض - ستتغير بشكل كبير في العديد من المناطق، بما فيها الشرق الأوسط.

وغالباً ما يكون التنبؤ علماً غير دقيقاً - فالتحديات التي تواجه منظمي استطلاعات الرأي هي مثال على ذلك - إلا أن دراسة السكان (أو الديمغرافيا) هي أحد الاختصاصات التي تنتج تنبؤات يمكن أن يثق بها الممارسون والمستهلكون بشكل كبير ولو كانت لعقود مقبلة. فالمراقبون، على سبيل المثال، يملكون فكرة واضحة عما سيكون عليه عدد السكان الذين يبلغون من العمر خمسين عاماً بعد خمسة وأربعين عاماً من الآن، ما لم تقع كارثة ما. فهؤلاء قد وُلدوا بالفعل،

في نهاية المطاف.

وعند التنبؤ بالتغيرات التي ستطرأ على عدد السكان في بلد ما، تستخدم الأمم المتحدة ثلاثة سيناريوهات لها ثلاثة مستويات مختلفة: منخفضة ومتوسطة وعالية.

ويركز التحليل أدناه على السيناريو المتوسط. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن السيناريو المنخفض كان في أغلب الأحيان الأكثر دقة خلال العقود الأخيرة، وأن توقعات الأمم المتحدة قد تعرضت لانتقادات لعدم أخذها في الاعتبار بشكل كاف الاتجاهات الحديثة التي تقلل من عدد السكان. ومع ذلك، فإن التوقعات الصادرة عن «مركز الخبرات للسكان والهجرة» (CEPAM) و «معهد التقييم والقياسات الصحية» بجامعة واشنطن تشبه إلى حد كبير توقعات الأمم المتحدة التي تتنبأ بتبعات كبيرة على الشرق الأوسط.

الشرق الأوسط عام ٢١٠٠

تتوقع الأمم المتحدة أن يتراجع عدد السكان في اثنين من البلدان التي تضم العدد الأكبر من السكان في الشرق الأوسط - تركيا وإيران - بحلول عام ٢١٠٠. فمن المتوقع أن ينخفض عدد السكان في تركيا من ٨٥ مليوناً إلى ٨٣ مليوناً، وفي إيران من ٨٩ مليوناً إلى ٨٠ مليوناً، مما سيطيح بمكانتهما كعمالقة ديمغرافيين في المنطقة.

بخلاف ذلك، من المتوقع أن يرتفع عدد السكان ارتفاعاً ساحقاً في بلدين متوسطي الحجم - العراق واليمن - مما سيزيد من أهميتهما الجيوستراتيجية. فسوف يتوسع عدد سكان العراق من ٤٤ مليون إلى ١١٢ مليون نسمة - أي من نصف عدد سكان إيران أو تركيا اليوم إلى أكبر من أي منهما بنسبة ٤٠ في المائة.

وهذا يعني، من جملة أمور أخرى، أن البلد الذي سيزم أكبر عدد من المسلمين الشيعة في العالم سيكون العراق وليس إيران.

ومن المرجح أن تجد أنقرة وطهران صعوبة أكبر في السيطرة على العراق الذي سيتجاوز عدد سكانه عدد سكانهما. ويمكن النظر إلى هذه الأرقام بطريقة أخرى: يشكل حالياً عدد سكان العراق ٧٥ في المائة من عدد سكان دول «مجلس التعاون الخليجي» الست مجتمعةً (البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة)، ولكن بحلول عام ٢١٠٠ سيصبح عدد سكانه أعلى بنسبة ٣٣ في المائة من عدد سكان دول «مجلس التعاون». كما أنه سيكون أكبر بـ ٢/٢ ضعفاً من الـ ٥٠ مليون نسمة في المملكة العربية السعودية التي تعد أكبر دول «مجلس التعاون الخليجي» من حيث عدد السكان.

ومن المتوقع أن يرتفع عدد سكان اليمن من ٣٤ مليون إلى ٧٤ مليون نسمة - أي أن عدد سكانه سينتقل من كونه أقل من عدد سكان السعودية، إلى كونه أعلى منه بنسبة ٥٠ في المائة. وهذا من شأنه أن يجعل عدد سكانه يبلغ نسبة ٩٠ في المائة من عدد سكان دول «مجلس التعاون الخليجي» مجتمعةً، ويقارب عدد السكان في إيران أو تركيا. أما مصر فسوف تواصل انفجارها الديمغرافي، حيث سيتضاعف تقريباً عدد سكانها من ١١١ مليون إلى ٢٠٥ ملايين نسمة، لتتفوق بأشواط على كافة بلدان المنطقة. بعبارة أخرى: سيكون عدد سكانها أكبر بنسبة ٢٥% من عدد سكان إيران وتركيا مجتمعين، وما يقرب من ضعف عدد سكان روسيا (الذي من المتوقع أن ينخفض إلى ١١٢ مليون نسمة).

إلا أن النمو السكاني سيكون أبطأ بكثير في دول «مجلس التعاون الخليجي». فعدد سكانها الإجمالي يبلغ حالياً ٥٩ مليون نسمة، ومن المتوقع أن يصل إلى ٨٤ مليوناً في عام ٢١٠٠. ومع ذلك، يبقى هذا الارتفاع ملحوظاً في ظل التباطؤ

الأوسع في النمو العالمي، كما أنه سيضع دول «مجلس التعاون الخليجي» في مرتبة أعلى من إيران وتركيا من حيث عدد السكان.

في مناطق أخرى [في الشرق الأوسط]، تُعرض الأمم المتحدة التوقعات التالية:

- سيتضاعف عدد سكان إسرائيل من ٩/٢ مليون إلى ١٨/٤ مليون نسمة
- سيزداد عدد سكان فلسطين (أي غزة والضفة الغربية) من ٥/٢ مليون إلى ١٢/٨ مليون نسمة
- سيتضاعف عدد سكان سوريا تقريباً من ٢٢ مليون إلى ٤٣ مليون نسمة
- سيزداد عدد سكان الأردن من ١١ مليون إلى ١٨ مليون نسمة
- في المقابل، سينكمش عدد سكان لبنان من ٥/٥ مليون إلى ٤/٧ مليون نسمة
- وفي المجموع، سيصل عدد سكان هذه البلدان الأربعة وفلسطين إلى ٩٥ مليون نسمة، أي أكثر من عدد سكان تركيا أو إيران.

تنبؤات القوة العظمى

الواقع أن أرقام الشرق الأوسط تكشف عن جوانب إضافية إذا ما نظرنا إليها من منطلق التحولات السكانية المتوقعة في بلدان «القوة العظمى» التي تتنافس حالياً على النفوذ في تلك المنطقة. إذ يبلغ عدد سكان الولايات المتحدة اليوم ٣٣٨ مليون نسمة، أي ما يعادل ربع سكان الصين. ولكن بحلول عام ٢١٠٠، من المتوقع أن يصل هذا العدد إلى ٣٩٤ مليوناً، أي أكثر من نصف العدد في الصين - والذي تتوقع الأمم المتحدة أن ينخفض بشكل كبير من ١/٤٢٥ مليار إلى ٧٦٧ مليون نسمة. ومن المتوقع أن يتقلص عدد سكان روسيا أيضاً، حيث ستنخفض نسبة سكانها مقارنةً بعدد سكان الولايات المتحدة من ٤٣ في المائة إلى ٢٨ في المائة. بعبارة أخرى، من المرجح أن تواجه موسكو وبكين صعوبات حادة في الحفاظ على قوتها الوطنية الحالية مقارنةً بواشنطن.

في المقابل، من المتوقع أن ينمو عدد سكان الهند بشكل متواضع من ١,٤١٧ مليار إلى ١,٥٣٠ مليار نسمة، أي ضعف عدد سكان الصين.

وهذا يشير إلى أن أهميتها كقوة عالمية قد تزداد هي أيضاً. ومن المثير للاهتمام أن عدد سكان الهند لن ينمو بالسرعة التي سينمو بها عدد سكان أمريكا، مما يوضح ديناميكية ديمغرافية مستمرة في الولايات المتحدة تعود إلى الهجرة بدرجة كبيرة.

ويمكن القول إن التغيير الأكثر لفتاً للانتباه في عدد سكان العالم سيكون بروز إفريقيا جنوب الصحراء كعلاق ديموغرافي. وحالياً تشكل هذه المنطقة موطناً لـ ١/١٦٦ مليار شخص، أو ٧٨% من عدد سكان الصين، ولكن بحلول عام ٢١٠٠ من المتوقع أن يصل عدد سكانها إلى ٣/٤٤٢ مليار نسمة، مما سيجعل نسبتهم ٤٥٠% من عدد سكان الصين، وأكثر من ثمانية أضعاف عدد سكان الولايات المتحدة.

*باتريك كلاوسون كلاوسون هو «زميل مورنينغستار» الأقدم ومدير الأبحاث في معهد واشنطن.

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى

المرصد AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي



www.marsaddaily.com
facebook: marsad.puk